طارق حجّى

مصر بين زلزالين

فصول سياسية

دار الشروق

مصر
بين زلزالين
فصول سياسية

الطبعة الأولى
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
برقيا : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة

هذا كتابٌ جديد يتضمن جهداً آخر ضمن محاولة البحث عن حلول شاملة وكاملة لمعضلات الواقع المصرى المعاصر . فمنذ بداية سنة ١٩٨٥ وحتى لحظة صدور هذا الكتاب فإن كتاباتنا باللغة العربية تنحصرُ فى هذا المجال وتتوجه كلها إلى غاية واحدة وهى تقديم مشروع متكامل ليس فقط لفهمِ مشاكلِ واقعنا وإنما بدرجة أكبر لحل هذه المشاكل حلاً يضمن من الناحية الاقتصادية درجة عليا من الإزدهار ويحقق من الناحية السياسية درجة كبيرة من الاستقرار .

ولاشك أن مصر اليوم فى نقطة مفترق طرق تاريخية ؛ فكل ظروف العالم المحيطة تؤهل مصر لدور بالغ الأهمية والحيوية وإن على مصر قيادةً وشعباً أن تعمل على عدم ضياع هذه الفرصة . إن ألوية الاشتراكية والاقتصاد الموجه والحكم الشمولى تتساقط كلها فى شتى بقاع الدنيا على أرض فشل اقتصادى ذريع لكل النظم الاشتراكية ؛ وأصبحت البشرية تواجه عصراً جديداً بلا أيدولوجيات : عصر لا يوجد فيه يسار ويمين وإنما نجاح وفشل وتقدم وتأخر . وكل ما كتبناه عن مشاكل مصر المعاصرة كان ينتظر مثل هذه الظروف المواتية ليتحول من طور الحلم والرؤية إلى طور الحقيقة العملية على أرض التجربة .

ولكن إذا كان على المريض أن يؤمن بحقيقة مرضه حتى ينجح العلاج فبالمثل فإن على كل الرجال والأفكار الذين تسببوا فى وصول واقعنا إلى ما وصل إليه أن يغادروا خشبة المسرح وأن يتركوا الساحة لمن هم أقدر على مجابهة تحديات الحاضر والمستقبل .

إن نظاماً عالمياً جديداً يولد فى الوقت الراهن قوامه الديموقراطية وفعاليات الحريات الاقتصادية وتقديس الحريات العامة وحقوق الإنسان ، وإن مصر مؤهلة أكثر من كل دول المنطقة لأن تلعب أهم وأكبر الأدوار فى ظل هذه المعطيات الجديدة . وإذا كنت قد تكلمت بروح التفاؤل فى مقدمة كتابى السابق (ثالوث الدمار) ؛ فإن نفس الروح لا تزال هى الروح الغالبة . وكلى يقين أن مستقبل مصر والمصريين مع بداية القرن الحادى والعشرين سيكون مستقبلاً زاهراً ونيّراً ؛ وأن على المؤمنين بذلك أن يعملوا من الآن على تدعيم هذه الرؤية ، فالشعوب الناجحة هى التى تساهم فى صنع مستقبلها ولا تتركه فى مهب رياح المصادفات يتحرك بلا رؤية وبغير أساس وبدون هدف .

طارق حجى

١

مصــــر بيـن زلـزاليـن

لا ريب أن مصرَ اليوم فى نقطة مفترق طرق تاريخية ... ولا ريب أن دورها وحجمها ووزنها الإستراتيجى قد تأكد وتدعم بسبب إختياراتها العقلانية بالغة الإتزان والحكمة الأخيرة عندما وقفت فى صف الشرعية والتحضر والأغلبية الدولية فى مواجهة وضد اللاشرعية والهمجية وقوى الدونية . إلاَّ أن هذا الدور والحجم والوزن الإستراتيجى سيكون الحكم النهائى عليه فى المستقبل القريب على أساس إختيارات أخرى يحتمها زلزالُ منطقة الخليج والذى سببه الغزو العراقى البربرى لدولة الكويت كما يحتمها أيضاً زلزالٌ آخر هو زلزال إنهيار قلعة الإشتراكية الكبرى فى الإتحاد السوفيتى وفى قلاعها الأخرى الأصغر حجماً فى شرق أوروبا ؛ وهو الزلزال الذى بدأت إرهاصاته الأولى مع تولى ميخائيل جورباتشوف زمام السلطة فى الإتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٨٥ ... ثم ما تبع ذلك من تغييرات كان من المستحيل عند الغالبية العظمى من المراقبين مجرد تخيّل وقوعها وحدوثها قبل عقود أخرى عديدة من الزمن .

أما الزلزالُ الأول ، فقد واجهته مصرُ بإنحيازها للشرعية والتحضر والأغلبية الدولية ، وباقى الآن أن يكتمل المسار بتحديد معالم الدور المستقبلى لمصرَ فى المنطقة بعد أن بان للقاصى والدانى أن جميع دول المنطقة الأخرى ـ بما فى ذلك الدور السعودى والدور السورى بل

والدور الإسرائيلى - هـى أدوار هامشية وشبه ثانويـة ولا تأثير جذرى لها إما لقلـة قيمتها وضعف تـأثيرها وإما لـوجود موانـع تحول بينها وبين التأثير ، كما هو الأمر بالنسبة للدور الإسرائيلى الذى أثبتت وقائعُ وأحداثُ أزمـة الكويت الأخيرة أنـه دور مستحيل الأداء لتعاظـم قوى الإستهجان والرفض له . أما الـدور المصرى ، فهو الدور الوحيد المؤثر والغلّاب بين أدوار دول المنطقة قاطبة . وعلى مصر اليوم أن تعى حقيقة حجم هذا الـدور وأن تعمل على إستثماره والإستفادة منه بما هـو أهل له. فعلى الساحة العربية ، فإن إسقاط الديون ليس إلاّ أضعف الإيمان، حيـث يجب أن يقدر الـدور المصرى كما ينبغى بمعـزل عـن عواطـف الأخوة والعمومة القبليـة فهذه العواطف شـىء ، وحقائق الـواقع شـىء آخر .. وحقائق الواقـع تقول ، أن الدور المصرى هو دور مصيرى ، ولا ينبغى أن يكون الدور المصيرى مبخوس القيمة والتقدير .

وعلى الساحة الـدولية ، فإن إسقاط بعـض الديون الأمريكيـة ليس أيضاً إلاّ أضعـف الإيمان ، فالدور الإستراتيجـى لمصرَ هو مبرر كـامل ومسوغ شـامل لأن تكـون مصر بالنسبة للعـالم الحر بمثابـة شريان حياة فى هـذه المنطقة التـى تموج بريـاح عاتيـه قاصفـة ، من الممكـن والمتصور أن تقتلـع الكثير فى طريقهـا لو أن الـدور المصرى إختفى أو ضعف . ولكن علينا ، فى هذا المجال ، أن نقيم جسور الحوار بيننا وبين حلفائنـا عن طـريق الرجـال الصالحين لإقـامة هـذا الحوار ، لكونهم مسلحين بلغة مشتركـة لإقامـة مثل هـذا الحوار . وهذه نقطـة بالغـة الأهمية ، أثبتت تجربة الشهريـن الأخيرين فى التحاور مع حلفاء مصر

أنها مسألــة ترقى لمقام الــوجود أو العدم . فــلا ريب أن الرجال الــذين تحاوروا ولا يزالون يتحاورون بلغة العقود الثـلاثة الماضية هم أبعد الناس عـن النجاح عنـدما يتصدون للتحــاور مع حلفـاء مصر ... هذا التحــاور الذى يقتضــى ويستلزم تـوفـر إيمان راسخ وإعتقــاد متين ورؤية واضحــة جلية لأسبـاب تخلف الماضــى ومتطلبات المستقبـل المنشـود مـع إيمان ممــاثل بفعالية الديمـوقراطية الغربية وقــدرة قواعد السوق الحرة على الإنجاز وإحراز التقدم المستهدف .

وإذا كان البعض يميل للتركيز على حجم خســائرنا من جراء ماوقع فى منطقة الخليج (ولا ريب إنها خسائر جسيمة) ؛ فإننا ممن يرون أن ما وقــع هو أحــد أهم احـداث المنطقة منـذ قرون ؛ وأنــه ـ على ســواد صورته عندما وقع ـ يمكـن أن يكون نقطة التحوّل الكبرى من همجية الماضــى إلى مستقبل متحضر محدد الملامــح والهويّة . ولنضرب مثــالاً واحداً بخســائرنا فى مجال السياحة ... فـإنه عندما يهدأ الغبــار المثار وتنحسر الأزمة ، فإن مصرَ بوسعها ـ إن استمرت فى اختياراتها العاقلة الراهنــة ـ أن تكون أكثــر بقاع الدنيــا إزدهاراً سيــاحياً بفعل مــواقفها المتحضرة واختياراتها المتعقله ومسارها السليم . وخلاصة القول ، إنه وإن كان ما وقع مـؤسفاً للغاية ، وإن كان أيضاً مــن الممكن أن يجلب مستقبلاً رمادياً أو أسوداً ، فإنه من الممكن أن يكون بداية رحلة موفقة لتصويب الإختيار وتصحيح المسار .

أما الزلزالُ الثانى ، وهو زلــزال سقوط الإشتراكية وإرتطام أعلامها الكبرى بأرض الفشل والإستسلام ، فهــو زلزال لم يفكر الكثيرون بعد

فى تعاقب موجاته وأبعاد متغيراته .. ففى مساحة صغيرة للغاية من الزمن تحوّل الإتحاد السوفيتى ومن ورائه دول أوروبا الشرقية من جانب إلى جانب . وإذا بكل مبادئ الماركسية فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع تذروها رياح التغيير العاصف وتذرها هشيماً وحطاماً من مخلفات الماضى ومكونات التاريخ .

وليقفز كاتبُ هذه السطور بالقراء قفزةً أكبر فيقول لهم أنه عاد منذ أيام قلائل من مؤتمر كبير للإستثمارات العملاقة فى مجال البحث عن البترول والغاز الطبيعى وإنتاجهما فى الاتحاد السوفيتى - مؤتمر حضره رؤساء كبريات شركات البترول فى العالم — مؤتمر لم يكن البحث فيه عن احتمال الدخول فى السوق السوفيتية من عدمه ، وإنما انحصر البحثُ فيه عن أساليب وكيفية هذا الدخول ، وذلك بعد أن فتحت الحكومة السوفيتية البابَ على مصراعيه أمام كبريات شركات البترول العالمية (وفى مقدمتها الشركات الست الكبرى المشهورة) .

والحقيقة المؤثرة ، أن دول أوروبا الشرقية الأخرى قد نهجت نفس النهج السوفيتى ، وأنها - جميعاً - قد سلكت نفس الدرب فى مجالات أخرى عديدة غير المجال البترولى ... فما معنى ذلك كله ! ... وما إنعكاساته علينا نحن هنا فى مصر التى تتطلع لمستقبل اقتصادى أفضل تلعب فيه الاستثمارات الخارجية - إلى جانب المحلية — الدور الفعّال فى تحريك عجلة الاقتصاد المصرى .

لاشك أن لذلك التغيير أُطلق عليه - بحق - مصطلح « الزلزال السوفيتى » من الأبعاد والمعانى والإنعكاسات والآثار الكبرى ما يتحتم

علينا رصده ـ بفهم إستراتيجى ـ والانتهاء لأسلوب فعّال للتعامل مع هذا الواقع : أسلوب يوظف هذا الواقع لنا لا علينا . ولكن قبل أن نتطرق لكل ذلك ؛ فإن من اللازم أن نوضح للقراء غير المتخصصين فى الشئون السوفيتية والأوروبية الشرقية أن خلاصة متابعتنا لهذه الشئون والتى ترجمنا بعضها فى ثلاثة من كتبنا (هى : أفكار ماركسية فى الميزان « ١٩٧٨ » والشيوعية والأديان « ١٩٨٠ » وتجربتى مع الماركسية « ١٩٨٣ ») . وكذلك خلاصة رحلة قوامها متابعة دقيقة لآلاف الكتب والدراسات والبحوث والرسائل عن التجربة السوفيتية وتجارب أوروبا الشرقية (نظرياً وعملياً) أن ما وقع فى الاتحاد السوفيتى يجب فهمه على ضوء المسألتين الهامتين التاليتين :

أما المسألة أو الحقيقة الأولى ، فهى أن التغيير الكبير الذى أقدم جورباتشوف على تقديمه منذ سنة ١٩٨٥ لا يمكن ـ بحال من الأحوال ـ إعتباره إختياراً فكرياً أو أيديولوجياً لرجل وضعته الأقدار على رأس الدولة السوفيتية بعد أقل قليلاً من سبعين سنة من نجاح ثورة الشيوعيين فى تولى مقاليد السلطة فى هذا المكان بقيادة فلاديمير إليتش أوليانوف (المشهور باسم « لينين ») فى أكتوبر / نوفمبر ١٩١٧ . فالذى وقع وحدث أكبر من أن يكون تغييراً فى فكر رجل واحد أو حتى أن يكون تغييراً فى فكر عشرات أو مئات الرجال . وإنما حقيقة الأمر أن ما وقع هو ترجمة واقعية لما سميته فى مقدمة كتابى ثالوث الدمار « ١٩٩٠ » بالحتمية الاقتصادية والسياسية . فمما لاشك فيه أن فشل الصناعة السوفيتية والفشل الأكبر للزراعة السوفيتية وتأخر الإتحاد

السوفيتي ـ بلا حدود ـ فى مجال الحاسبات الآلية وتكنولوجيا الأجهزة الإلكترونية وما نجم عن كل ذلك من انهيار مروع فى الإنتاج (كماً وكيفاً) وبلوغ الاقتصاد حد الإفلاس ؛ لا شك أن ذلك (وحده ودون سواه) هو المطبخ الذى أخرج أفكار أندروبوف الذى لم تتح له فرصة إعلانها وتطبيقها كما أُتيح ذلك لتلميذه ومساعده المقرب « ميخائيل جورباتشوف » .

وخلاصة القول ـ هنا ـ أن ما حدث ما كان له أن يحدث لو لم تفشل تجربة الاقتصاد الاشتراكي الموجه ذلك الفشل الذريع وما لم يصل الاقتصاد السوفيتي ـــ بفعل وسبب هذا الفشل ـــ لما وصل إليه من إغراق فى الإفلاس . وبالتالى ، فإن علينا أن نكف عن وصف « التغيير » العملاق بأوصاف توحى بأنه « تغيير فى فكر رجل واحد » ؛ فإن ما وقع هو أمرٌ مادى بحت لا علاقة له بالأفكار والايديولوجيات ... وعلينا أن نفكر فى ذلك ملياً ونأخذ العبر ونقوم بالتغييرات الواجبة فى التوجهات لنتجنب الوصول ـــ بسبب الاقتصاد الموجه ـــ لما وصلت إليه كل التجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا .

وأما المسألة أو الحقيقة الثانية ، فهى أن ما حدث فى الإتحاد السوفيتي خلال السنوات الخمس ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ كان من المقدر له أن يحدث فى الإتحاد السوفيتي خلال السنوات ما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥ . وخلاصة القول فى هذه المسألة ، أنه عندما استولى الشيوعيون (البلشفيك بقيادة لينين) على السلطة فى هذا البلد الكبير (فى سنة ١٩١٧ وخلال الشهور الأخيرة للحرب العالمية الأولى) ، فإن

الأمور الاقتصادية سارت ـ على الفور ـــ من سيئ إلى أسوأ ، ثم تفاقم الفشلُ الاقتصادى بعد تولى ستالين الحكم فى سنة ١٩٢٤ وما وقع من مصادمات طاحنة بينه وبين طبقة المزارعين (الكولاك) فى أواخر العشرينيات ومستهل الثلاثينيات . وكما أورد كاتب هذه السطور فى دراسة له عن الاقتصاد السوفيتى (فى كتاب « أفكار ماركسية فى الميزان » الذى صدرت طبعته الأولى فى ١٩٧٨ وصدرت طبعته الرابعة فى ١٩٨٩) فإن الاقتصاد السوفيتى شهد تدهوراً وإنحساراً خلال السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩ ، وأنه وصل ـــ عند نهاية هذه السنوات العشر ـ لحالة من الإفلاس شبه التام والكساد والإخفاق مع منتهى التدنى فى الإنتاجية الصناعية والزراعية (كماً وكيفاً) . وكان من المنتظر للغاية أن يُعلن النظام إفلاسه الاقتصادى خلال السنوات من ١٩٤٠ و ١٩٤٥. إلاّ أن الغزو الهتلرى لروسيا فى سنة ١٩٤١ بدل الموقف تماماً : ففى البداية ، إستفاد نظام ستالين من الغزو إستفادة عظمى عندما كان السبب الأكبر وراء تجمع الوطن السوفيتى أو بالأحرى الروسى وراء قائدة أمام الغزاة الألمان ... وروسيا دولة عريقة فى القومية وشعب له من التاريخ والتراث ما يحثه ويحضه على هذا التماسك والتكاتف والتعاضد . فلما انتهت الحرب ، وجد الإتحاد السوفيتى نفسه فى وضع جديد : فأمامه إمبراطورية جديدة هى كل دول شرق أوروبا التى تحولت أنظمة الحكم فيها ـــ فى ظل وجود الجيش السوفيتى الأحمر ـ لنظم شيوعية .. ثم تحولت أوروبا الشرقية ومن بعدها الصين الشعبية (فى سنة ١٩٤٩) إلى بعد اقتصادى عظيم

للدولـة السـوفيتيـة التى وجدت أمـامها كنـوزاً من الثـروات الطبيعية وأسـواقاً مفتوحة ـ بلا حدود ـ لمنتجاتها ..

وهكذا . أوجد الـوضـع الذى نجم عـن الحرب العالمية الثانيـة مناخاً جديـداً أمام الاقتصاد السـوفيتى كان بمثـابة دم جديـد فى جسر هذا الاقتصاد الذى كان قبيل سنوات قليلـة على مشارف النهاية والتهاوى والسقوط .

ولكن مـا الذى حـدث فى الواقـع ؟ حدث أن أوجـد « الدم الجديـد » إنتعاشـاً واضحاً خلال الخمسينيـات والستينيات ... ولكـن نظراً لأن «الـداء » كان لا يـزال قـائماً فى نفس الجسـد (والـداء هو الاقتصـاد الاشـتراكى الموجه والقطـاع العام الذى لا يمكن أن ينجـح) ؛ فإن دفعة الدم الجديد لم تستطع أن تبقى الانتعاش لمدة أكثر من عشرين سنة ، ـ فمع نهايـة الستينيات عـاد الفشلُ يخيـم على كل قطـاعات الصنـاعة والزراعة فى الاتحاد السوفيتى ... ومع حلول السبعينيات كان الاتحاد السوفيتى إمبراطورية عظمى تعانى من « الجوع » نظراً لفشل نظامها الزراعى وغدت الإمبراطورية فى حاجـة ماسـة للعون : للطعام ! ثم توالى الفشلُ فى كـل قطاع صنـاعى وزراعـى ... وتوالـت الإحتياجـات حتى أصبح الفشـل أكبر من أن يحاول أحـدٌ أخفاءه أو التسـتر عليـه . ومع تولى « أندروبوف » السلطـة فى الدولة السوفيتية جاء جيـلٌ من القادة يعرفون الحقيقة كاملة بلا مداراة ، وهـى حقيقة أن الاشـتراكية نظام قد يكون حلماً جميلاً للمفكرين والمصلحين إلاَّ أنه نظام غير قابل للتطبيق واقعياً وأنه لايمكن أن يكون ــ واقعياً ـ إلاَّ جسراً كبيراً تعبر عليه الأمم

لأرض الفشل والإخفاق والإفلاس . وكان ميخائيل جورباتشوف (أبرز تلاميذ أندروبوف) هو أقوى وأثبت أبناء هذا الجيل . ولما كان هذا الجيل ليس بالجيل الذى أنشأ الحكم القديم (جيل لينين وستالين وزينوفيف وتروتسكى ومن بعدهم جيل بولجانين وخروشوف وبريجينيف) ، فقد كان من الميسور لهم أن يتخلوا عن الحلم (لا عن مسائل فرعية من الحلم وإنما عن أساس الحكم ومبادئه) .

وقد أسهبت فى شرح هذين الحقيقتين لأننى أردت ألاّ يصور البعض لأبناء بلدنا أن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى كان محض تغيير فى فكر رجل واحد ... فهو ـ فى الواقع ــ تغيير حتمى ... بل وكان من اللازم حدوثه منذ نصف قرن ، إلاّ أن المتغيّرات الدولية التى نجمت عن النتيجة النهائية للحرب العالمية الثانية قد أجلت حدوث هذا التغيير أو بالأحرى « السقوط الكبير » خمسة عقود من الزمان . وكل ما ذكرناه هنا ليس للتأريخ وإنما لنعتبر كأمة ولا نصر على السير فى درب لا ينجو السائرون فيها من النهاية المحتومة : الفشل والإخفاق والإفلاس والفقر المدقع !

وإلى جانب العبر التى يجب أخذها ، فإن من اللازم أيضاً أن ندرك «حجم » المنافسة التى أوجدها هذا « التغيير الكبير » ، وما نقصده هنا ـ بالتحديد ـ أن كبريات الشركات العالمية والمؤسسات الصناعية وغيرهم من كبار المستثمرين الدوليين يتخذون قرارهم بالاستثمار فى جهة ما دون سواها بناء على تقييم فنى أولى ثم تقييم اقتصادى . أما التقييم الاقتصادى فيقوم على دراسة جدوى مشروع معين بالمقارنة

بالفرص الأخرى . ونظراً لأن هـذه الشركات والمؤسسات الكبرى تعمل على مستوى العـالم ، فإن المقارنة هنـا تكون بين ، فرصـة إستثمارية معينة فى بلد من البلدان ، وفرص أخـرى عديدة فى بلدان أخرى . ومن بين عناصر المقارنة عنصر المخاطرة والاستقرار السياسى والاقتصادى ودرجة صعـوبة أو يسر التعامل والاستثمار والعمـل فى بلد بالمقـارنة بغيره . والجديد اليـوم ، أن الاتحاد السوفيتى وبلدان أوروبـا الشرقية قد دخلت فى نطاق أو دائرة المقارنة . وهكـذا ، فإن المستثمر الذى كان يُدخل بلـداناً عديدة مـن بلدان العالم الأول والثالـث فى عملية تقييمية لفرصة إستثمارية متاحة أمامه فى بلدنا أصبح ـ اليوم ـ يدخل ـ معها ـ فرصاً أخـرى عديدة كبيرة من العـالم الذى كان بالأمـس مغلقاً : عالم الاتحاد السوفيتى ودول أوروبـا الشرقية وبالذات الجزء الشرقـى من ألمانيا الموحدة وتشيكوسلوفاكيا والمجر (الدول ذات العرق الجرمانى).

ويجب أن نعى حقيقة أن الفرص المتاحة فى هـذه الدنيا الجديدة هى فرص عملاقـة . ويكفى أن نشير هنا لحقيقة أن حجـم البترول والغاز الذين يمكن إنتاجهما فى الاتحاد السوفيتـى زيادة عن مستوى الإنتاج الحالى ودون أية عملية إستكشاف وإنما فقط عن طريق تحسين الأداء هو حجم يماثل الإنتاج الكلى للمملكة العـربية السعودية (نحو سبعة ملايين برميل من الزيت الخام). أما إذا تحدثنا عن فرص الإستكشاف الجديدة فإننا نتكلم عن أحجام عملاقة سواء فى مجال البترول أو الغاز الطبيعى ـ والساحة اليوم مفتوحة تماماً .

ولكن أيعنى ذلك القضاء على فرص الاستثمار فى بلدان العالم الثالث

ومن بينهـا مصر ؟ الجواب بنعم ولا فى نفـس الوقـت . فمن المؤكـد أن الجواب سيكون بنعم فى كل دول العالم الثالث التى لا تعرف الاسـتقرار السياســى والاقتصادى والاجتماعــى وكذلــك الدول ذات التــوجهات الميكيـافيليـة (مثـل بعــض دول شرق الأوســط التــى اتخذت وقفـاً ميكيافيليـاً تجاه الغزو العـراقى البربـرى لدولـة الكويـت) . أما دول العــالم الثالــث التى تعمـل على ترسيـخ الديمـوقراطيـة واتباع النهــج الاقتصادى السليـم (قواعد الســوق) وبالتــالى فإنها تتجه لــلاتزان الاجتماعى (والمثل الأكبر لذلك تركيـا) ؛ فإن التغيير الجديد لن ينالها بذرة أذى ، بل على النقيض ، فإنها ستشـهـد إقبالاً إستثمارياً أكبر من ذى قبـل ، وستجد أسبـابـاً أقوى لمسـاعـدتها على الخروج من وهــاد أزماتها الاقتصـاديـة لآفاق أرحب . والقرار ـــ هنا ـ فى البدايـة والنهاية «قرار إدارة » وليس قرار «سياسـة » أو « اقتصـاد » .

(نوفمبر ١٩٩٠)

٢

التخلف

أسبابه - علاجه

على كثرة إستعمال الناس لإصطلاح « الأمم المتقدمة » ولإصطلاح «الأمم المتخلفة أو المتأخرة » فإن الذى يفكر ملياً فى المصطلحين يجد أن من الواجب الإتفاق على معنى « تقدم الأمم » وكذلك على معنى « تخلف الأمم » قبل بحث الظاهرة فى محاولة للوقوف على أسبابها وسبل علاجها . وفى إعتقاد كاتب هذه السطور أنه وإن كان من المتصور وجود إختلافات كبيرة حول مرجع أو أسباب التخلف ، فإن من السهل - فى ظل الظروف الدولية الراهنة والتى شهدت إعتراف الكتلة الشرقية بفشلها الاقتصادى - أن يحدث إتفاق بين سائر وجهات النظر المختلفة بشأن معنى « التخلف » وعلى أساس أنه معنى اقتصادى فى النهاية بمعنى أن تخلف أمة من الأمم أو دولة من الدول وإنما يعنى عدم نجاحها اقتصادياً . ورغم أن مقياس النجاح أو الفشل - هنا - هو أمر نسبى ؛ فإن من السهل أيضاً تصور إتفاق المتحاورين (بصرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية) على معيار محدد بالذات هو حصة الفرد الواحد من أبناء أى شعب من مجمل الناتج القومى لهذا الشعب وهو ما يعرف بالإنجليزية بـ :

Gross National Product Per Capita Per Annum

أى النصيب السنوى لكل فرد من مجمل الناتج القومى . فإذا كان ذلك أساساً معقولاً ومقبولاً للحوار والنظر والفكر ، كان من الواجب

علينا ـ كمصريين ـ أن نتذكر ـ قبل بدء الحوار ـ أنه بينما تبلغ حصة الفرد الواحد فى مصر من الناتج القومى الإجمالى نحو ربعمائة دولار أمريكى فى السنة فإن حصة الفرد فى دولة عادية مثل ما ليزيا هو الفين دولار سنوياً وفى سنغافورة نحو خمسة آلاف دولار سنويا وفى دول أوروبا الشرقية يتفاوت الرقم من نحو ألفين وخمسمائة دولار سنويًا فى دولة مثل رومانيا إلى نحو سبعة آلاف دولار سنوياً فى دولة مثل ألمانيا الشرقية ... أما فى دولة أوروبية غربية مثل هولندا فإن الرقم يقفز إلى ضعف الرقم المذكور بالنسبة لألمانيا الشرقية . كذلك ، قد يكون من المفيد أن نذكر أنه بينما تماثل الرقم الخاص بكوريا الجنوبية مع الرقم المصرى فى سنة ١٩٨٠ ، فإنه اليوم (بعد عشر سنوات فقط) يبلغ عشرة أضعاف الرقم المصرى .

أما وقد اتفقنا على أن المقصود بالتخلف عند حديثنا عن تخلف الدول هو تدنى متوسط حصة كل مواطن مما ينتجه مجموع الشعب من سلع وبضائع وخدمات ومنتجات ، فإن سؤالاً ملحًا يفرض نفسه فى الحال :

هل التخلف ظاهرة مؤبدة أى أنه من طبيعة شعوب دون شعوب أخرى ؟

قد يخطر على بال البعض إن للتقدم « كيمياء » معينة توجد فى «نسيج » شعوب معينة كالشعب الأمريكى والألمانى والياباني والبريطانى والفرنسى ، وفى نفس الوقت فإن للتأخر أو التخلف «كيمياء » معينة توجد فى نفس « نسيج » شعوب معينة كمعظم شعوب

العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ورغم أن مظاهر عدة قد تؤيد هذا الزعم ؛ فإن النظرة الشمولية لتاريخ الإنسانية تضرب هذا الزعم ضربة فى الأساس فتقضى عليه قضاءً مبرماً . فلو كانت كيمياء النجاح والتقدم والإنتاج والإزدهار من خصائص شعب معين أو شعوب معينة لاستقرت الحضارة واستمر التقدم فى أماكن معينة ومع شعوب هذه الأماكن بصفة دائمة مؤبدة ولما شهد تاريخ البشرية دوران الحضارة من مكان لآخر . وبعبارة أخرى ، فلو كانت كيمياء النجاح والتقدم والإنتاج والإزدهار من خصائص شعب معين فلماذا كانت مصر ـ فى يوم من الأيام مركز الحضارة ـ ثم صارت اليونان هذا المركز ... ثم صارت روما هى مركز الحضارة ... ولماذا انتقلت الحضارة فى العصور الوسطى الأولى لجانب العرب ثم انتقلت مرة أخرى لإيطاليا ومنها انتقل الشعاع (عبر سنوات عصر النهضة) إلى سائر جوانب أوروبا بوجه عام وغرب أوروبا بوجه خاص .

ولو كان التأخر والتخلف من خصائص شعوب معينة ، فلم انتقلت شعوب أوروبا من ظلام القرون الوسطى إلى نور الحضارة والمدنية والإزدهار بعد ذلك ؟

وخلاصة القول هنا ، إن متابعة تاريخ الإنسانية وبالذات متابعة تاريخ الحضارات يثبت بشكل ساطع قاطع أن إعتبار التقدم من خصائص شعب أو شعوب معينة دون سواها هو فرض مغلوط ومتهافت لا يثبت أمام التفكير المنطقى السليم كما أنه لايثبت أمام دروس التاريخ الواضحة بكل جلاء .

إذن ، هناك أسباب أخرى (غير العرق أو الجنس) للتقدم وكذلك للتخلف والتأخر ... فما هى - إذن - أكبر أسباب تخلف الشعوب ؟

فى اعتقادى ، أنه كما تنجح المشاريع الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية بسبب نوعية الإدارة القائمة عليها ... وكما تفشل أيضاً تلك المشاريع لنفس السبب ؛ فإن الشعوب والأمم والبلدان ما هى إلا مشاريع كبرى ، إذا أحسنت إدارتها تقدمت وازدهرت ونمت وإزدادت نجاحاً وثراء ، أما إذا اسيئت إدارتها فأنها تتأخر وتضمحل وتنكمش ويزداد إخفاقها وفقرها . ومع التقدم والنجاح تعم قيم الإزدهار والناجحين ، ومع التأخر والإضمحلال تسود قيم التأخر والفاشلين .

والمعنى هنا ، أنه مثلما تنجح المشروعات بسبب وجودها فى يد إدارة ناجحة ، فإن الدول تنجح كذلك عندما توجد فى يد إدارة ناجحة . ويعنى ذلك ان النجاح الإقتصادى (والذى هو المحصلة والترجمة والبرهنة النهائية للنجاح) ماهو إلا نتيجة نجاح سياسى أى نجاح طريقة إدارة الموقف .

وكما ذكرت فى مقال سابق لى ، فإن المتخلفين الذين يظنون أنهم متخلفون لأنهم فقراء هم أشد ما يكونون بعداً عن الصواب ، لأنهم - فى الواقع والحقيقة - فقراء لأنهم متخلفون ؛ كما إنهم متخلفون كنتيجة للطريقة التى تدار بها الأمور فى حياتهم العامة .

المعادلة - وإن بدت بالغة الغموض والصعوبة - سهلة للغاية ، إن الأمم والشعوب والدول مجرد مشاريع كبرى تنجح وتفشل بسبب طريقة إدارة شئونها ... وعلى الذين لا يروق لهم تشبيهنا للدول

بالمشاريع أن يتذكروا أن مجمل ناتج شركة واحدة هى جنرال موتورز خلال سنة واحـدة هى سنة ١٩٨٩ كان يعادل إجمالى الناتـج القومى المصرى خلال نفس السنة عشر مرات .

ويقودنـا ما سلف لسـؤال غاية فى الأهميـة : هل قهر التخلـف من وظيفة « الشعوب » أم من مهام « الحكّام » ؟ ... واجاباتنا على ذلك ، أنه إذا بادر الحكّام باتباع السبل السليمـة والقويمة لإدارة الشئون العامة وبالتالى تقديم الحلول القـادرة على الخروج بشعوبهم من الأزمة ؛ فإن النجاح مـؤكد وفى ظل إطـار سلمى اجتماعـى أما إذا تأخـر الحكّام فى إتباع السبل السليمة والقويمة لإدارة الشئون العامة وكانت المبادرة من طرف الشعب ، فإن دروس التاريخ تؤكد لنا أن ذلك لا يمكن أن يتم فى إطار من السـلام الاجتماعى وإنما فى إطار من شيـوع الثورة والعنف والاضطراب . كـذلك تدلنا دراسـة التاريخ البشرى (ولا سيما تـاريخ بريطانيا وفرنسا) أن مبادرة الحكّـام بالإصلاح أفضل اجتماعياً ألف مرة من إرغام الشعب للحكّام على إتباع الطريقة السليمة . بل إن كاتب هذه السطور هو أحـد أولئك الذين يؤمنون ـ من خـلال دراسة متأنية لتاريخ البشرية ـ أن معظم الثورات ـ إن لم تكن كلها ـ قد وقعت فى ظل اهتزاز هيبـة الحكم والذى وقـع بدوره كنتيجة لسـوء إدارة الموقف ... ولمن يريدون الأمثلـة نقول ، إن الثورة الفرنسية وقامـت بسبب سوء إدارة لـويس السـادس عشر للأزمـة التـى وقعت بين ممثلى الشعـب وممثلى كل من الكنيسة والنبلاء ... وإن الثورة الروسية الكبرى (ثورة المنشفيك فى مـارس ١٩١٧ ثم ثورة البلشفيـك بقيادة لينين فى أكتـوبر ١٩١٧) ما كـان لها أن تقع لـولا سوء إدارة القيصر نيقـولاى الثانـى

لأزمة الحرب على الجبهة الروسية الألمانية ... كما أن ثورة ١٩٥٢ وقعت فى ظل ضياع مكانة فاروق تماماً مع هزيمة جيشه فى حرب ١٩٤٨/١٩٤٩.

ولا يمكن الحديث عن التخلف دون أن نذكر أن التخلف وإن لم يكن قدراً محتوماً على شعوب دون أخرى ، فإنه مثل كافة الأمراض الفتاكة إن لم يعالج ـ العلاج السليم ـ فإنه يؤدى إلى توالى تدهور الأحوال حتى يبلغ بصاحبه أو بأصحابه النهاية المحتومة : الموت ، وعليه ، فإن البحث عن طريق للعلاج لا ينبغى أن يكون ذريعة للتسويف والارجاء الشديد للمواجهة مع المرض وأسبابه ؛ لأنه مع التأخر تزداد صعوبة العلاج وتقل إحتمالات الشفاء ... وقد يلزم الموقف القيام باجراءات وتضحيات جسام .

وبالنظر لظاهرة تخلفنا الاقتصادى فى مصر على وجه التحديد ، وهو ما يعنينا فى المقام الأول ، فإننا لا يشعرنا بالقلق أكثر من عدم شيوع وذيوع الشعور بحجم الأزمة وأبعادها . وما أعنيه ، أن مشكلتنا ـ وإن كبرت ـ فإنها قابلة للحل ... ولكن لا أمل فى التحرك فى الاتجاه السليم مالم نؤمن بأن هناك أزمة كبرى ... وإنها أزمة اقتصادية ـ تعود لخيارات سياسية ورجال ومواقف معينة فيما يخص إدارة شئون حياتنا العامة . فإذا غمرنا الشعور بحجم الأزمة وأبعادها ، وإتفقنا أن مشكلتنا ـ فى جوهرها ـ هى مشكلة شعب اخفقت قياداته السياسية خلال كل العقود الماضية (ومنها ما هو قبل وما هو بعد ١٩٥٢) فى إيجاد مناخ عمل وإنتاج وإبداع مثمر وإيجابى

وفعّال (كما تفشل المشاريع الصناعية لنفس السبب وهو فشل الإدارة فى خلق مناخ النجاح) فإن الباقى - كل الباقى - يهون .

وأخيراً ؛ فإننى - على طول هذا المقال - لم أقل أكثر من اثنين أو ثلاثة فى المائة مما أريد عن التخلف كظاهرة حضارية فموضوع «التخلف» من أكثر المواضيع التى شغلتنى لسنوات طوال ؛ بل اننى أعتقد أن توظيف خلاصة الثقافة والفكر والتجربة من أجل إستكمال الرؤية فى هذا المجال هى أهم مهام المثقفين فى بلدنا اليوم ، فما هى جدوى دراستنا للتاريخ وتجاربه إن لم تسلط لنا مزيداً من الضوء على ظاهرة تخلفنا وأن تمدنا برؤية أفضل لسبل الخروج من الأزمة الكبرى التى تعترى حياتنا ؛ حيث يسود الإنتاج الضعيف - كماً وكيفاً - ويعم الفقر الاقتصادى (فالاجتماعى بالتالى) وتتزايد الديون وتتفاقم المشاكل المنبثقة من نفس الدائرة مثل تزايد السكان والتطرف وقلة فرص العمل الحقيقة ... ناهيك عن الإنهيار الكبير فى الروح المعنوية والقيم وشيوع قيم الفقر والتخلف والتقهقر .

وكلى أمل أن أفرغ لهذا الموضوع مرة أخرى ، فأوفيه ما يستحق من الاهتمام والتغطية الشاملة فى شكل كتاب منفرد لا مقال مقتضب .

(اغسطس ١٩٩٠)

٣

الديموقراطية
بين نور العلم وظلام الأمية

سألنى صديقٌ يوم إختيار الجمعية المصرية للدراسات التاريخية إياى عضواً فخرياً بها - مع أربعة من الشخصيات العامة الأخرى - عن سر ولعى الخاص والمتميز بالتاريخ .. فقلت أنه فى حقيقته ولع بالمستقبل أكثر من أن يكون ولعاً بالماضى ... فإن رحلة القراءة الواسعة فى شتى فروع المعرفة الإنسانية ، ولا سيما فى العلوم الاجتماعية ، لم تثبت لكاتب هذه السطور صحة أمر أكبر وأكثر من إثباتها أن التاريخ هو المدرسة الكبرى للإنسانية لمعرفة الأخطاء وسبل العلاج والتقويم والتقدم . ومن بين أكثر الأمور التى يثبتها لنا تاريخ البشرية بوجه عام وتاريخ الحضارة الغربية بوجه « خاص » ، أن (الديموقراطية) والتى هى - بلا ريب - أفضل مبتكرات ومخترعات وإنجازات الحضارة الغربية ، ما كان لها أن تنمو وتتأصل وتثبت أركانها إلا فى ظل مناخ من الحرية الفكرية أو بالأحرى الرغبة فى بلوغ مناخ أكثر حرية فكرياً وبنفس القدر فى ظل وعى عام يزداد قوةً مع مرور الزمن . وبعبارة أو بكلمات أخرى : فإن الديموقراطية هى ثمرة الوعى والتعليم والتنوير وارتفاع معدلات الثقافة واحترام الإنسان وحقوقه . وقد انشغل كاتبُ هذه السطور طويلاً بالبحث عن علاقة (الديموقراطية) بالعلم والثقافة : بمعنى التساؤل عن الأولوية : هل أدت الديموقراطية لمزيد من العلم والثقافة والتنوير ، أم أن العلم والثقافة والتنوير هم الذين أوجدوا وطوّروا الديموقراطية ؟

وما أكثر ما انشغل صاحبُ هذا القلم بتاريخ أمةٍ معينة بالذات وهى الأمة البريطانية - صاحبة أعرق تجربة مع الديموقراطية - فى محاولة مضنية لمعرفة أيهما كان الأسبق : نور العلم ... أم نور الديموقراطية ؟

وكانت محصلة الدراسة والبحث فى التاريخ البريطانى ، أن الديموقراطية والتنوير (الناجم عن انتشار التثقيف والتعليم) قد تطورا معاً فيما يمكن وصفه بالضفيرة الجدلية ، إذ كان نموكلٌ بمثابة العامل الأكبر والحاسم وراء إطراد نمو الآخر . فمما لاشك فيه أن جو التحرر من الثيوقراطية كان هو المناخ الذى إليه يرجع الفضل الأكبر وراء نمو شعور العامة بضرورة الحد من كافة أشكال وصور طغيان الحكّام ثم الانتقال إلى طور آخر يكون فيه الحكم الحقيقى بيد أكثر أبناء الوطن قدرة وكفاءة ، مع ترسيخ مفهوم جديد فحواه أن هؤلاء الحكام الأكفاء ما هم إلا « خدم » للأمة ؛ بل إنهم خدم مأجورون للشعب وليسوا - بأية حال من الأحوال - بمثابة السادة والملاك . وفى ظلال هذا المناخ ، بزغ الدور الكبير للتعليم كحق من الحقوق العامة ... وإذا بالعاملين - الديموقراطية والتنوير - يثمران نتيجة جديدة رائعة ، إذ يعمل كل عامل منهما - كما أسلفت - عمله الفعّال فى تطوير الآخر ودفعه قدماً للأمام .

ولا شك أن دروس التاريخ ولا سيما الحضارة الغربية التى قدمت « الديموقراطية » كأكبر ثمار حضارتها للمسيرة البشرية لا شك أن هذه الدروس تؤكد أنه فى ظل شيوع الجهل والأمية والهزال الثقافى والضحالة الفكرية فإن أى حديث عن الديموقراطية يكون هراء خالصاً

وسراباً يستحيل بلوغه . من هنا ، فإن علينا أن نثق بأن القدر الذى بلغناه خلال السنوات القليلة الماضية (منذ توقف الحياة السياسية فى مصرَ عن إتباع درب الحزب الواحد) لا يمكن بأية حال من الأحوال أن يكون قدراً كبيراً ـ بالمقارنة بإنجاز بعض الأمم الأخرى ـ وذلك بسبب إفتقادنا لعامل أساسى من عوامل إكتمال أو بالأحرى نضوج الديموقراطية وهو إنتشار العلم والتعليم وشيوع التثقيف وذيوع التنوير . فمما لاشك فيه أن تطوير التجربة الديموقراطية بمعزل عن تطوير التعليم والتثقيف والتنوير هو محاولة محكوم عليها بالفشل من قبل البداية . وهكذا ، فإن من أوجب واجباتنا ـ اليوم فى مصر ـ أن نعيد تناول مأساة الأمية المتفشية فى بلدنا تناولاً جديداً يكون قميناً ـ هذه المرة ـ بالنجاح ، بعد فشل كافة المحاولات السابقة . وعلينا بنفس القدر أن نعترف بأن مؤسستنا التعليمية قد بلغت من الفشل مداه الأقصى ، وأننا ـ بنفس درجة التزامنا بمجابهة مأساة الأمية ـ مطالبون بإصلاح المؤسسة التعليمية إصلاحاً شاملاً يسير على النهج الغربى (الذى لم يثبت نجاح نهج سواه) وأن نكف عن ترقيع الواقع الذى بنيت أسسه على أرضية غير سليمة وغير قويمة .

وعلينا أثناء كل ذلك أن نقتنع بأن الديموقراطية لايمكن أن تعنى (حكم الأغلبية وإنما حكم الأغلبية المستنيرة) . فما هى فوائد استشارة ملايين الأميين فى أمور يحتاج البت فيها لدرجة كافية من العلم والمعرفة والتثقيف والتنوير ؟... وهل تعنى الديموقراطية إستشارة ملايين الأميين فى أمور مثل إستعمال الطاقة النووية وقانونية أو عدم

قانونية المجلس النيابى وسبل حماية البيئة من التلوث ؟ .....

إن الديموقراطية ـ فى جوهرها ـ هى عملية إستشارة جموع الشعب فى مسائل معينة . والإستشارة تعنى « الحكم » على الأمور ... يعنى «معرفة الخلفية والظروف والبدائل والملابسات » ... فكيف يتسنى لبعضنا أن يعتقد أن الديموقراطية السليمة تتمثل فى إستشارة الشعب بغض النظر عن درجة إنتشار العلم والثقافة بين أبناء هذا الشعب ؟

وخلاصة القول : إن ما نوليه لمحو الأمية ونشر التعليم السليم وذيوع الوعى والتنوير والتثقيف جد قليل ولا يتناسب ـ على الإطلاق ـ مع حجم آمالنا فى ديموقراطية أثبت وأرسخ وأقوى وأكثر ثماراً .

(يوليو ١٩٩٠)

٤

الــوطنيــــة
بيــن الأفــعــال والأقـــوال

شهد تاريخنا الحديث ولايزال يشهد العديدَ من المفاهيم المختلفة للوطنية . فخلال سنوات العقد الأول من القرن الحالى شهدت مصرُ مفهوم الزعيم « مصطفى كامل » للوطنية والذى كان يقوم فى جوهره على الخطابة والحماسة وكبريات الكلام . وخلال سنوات نفس العقد شهدت مصر مفهوماً آخر هو مفهوم حزبُ الأمةِ الذى ضم نخبةً من أفضلِ المثقفين والمتعلمين المصريين مثل محمود سليمان (والد رئيس الوزراء المشهور محمد محمود باشا) وأبناء بيت عبد الرازق وأحمد لطفى السيد وغيرهم من نجوم الفكر والثقافة فى مصر فى مستهل القرن الحالى . ووفق مفاهيم حزب الأمة فإن الوطنية تعنى العمل الداؤوب على إنهاض الأمةِ وتطوير ابنائها ومكنها وقدراتها على أن يكون هذا التطوير هو العمل الوطنى وليس كبريات الشعارات . وخلال سنوات العقد الثالث شهدت مصر مفاهيماً أخرى للوطنية فبينما مَثّلَ سعد زغلول ـ زعيم مصر العظيم ـ مفهوماً وسطاً بين مفهوم مصطفى كامل والحزب الوطنى ومفهوم حزب الأمة فإن حزب الأحرار الدستوريين (على رأسه عدلى يكن وعبد الخالق ثروت وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود ومحمد حسين هيكل) قد مَثّلَ إمتداداً راديكالياً لمفهوم الوطنية حسبما عبرت عنه قيادة حزب الأمة بوجهٍ عامٍ وقلم أحمد لطفى بوجهٍ خاصٍ . وكان مفهوم الأحرار الدستوريين يقوم على

ضرورة زيادة التعليم والتثقيف ورفع مستوى كفاءة المصريين دون الانشغال فى المرحلة الأولى بالمطالبِ الوطنية الكبرى . ومع بداية العقد الرابع شهدت مصرُ مفهوماً آخر مختلفاً للوطنية ذا صيغة فاشية وهو مفهوم حزب مصر الفتاة الذى يمكن أن يوصف بأنه وإن إقترب من مفهوم الحزب الوطنى إلا أنه إتسم بالمغالاةِ فى التشدد والحماسة وكبريات الكلام والخطابة والشعارات القوية والإتسام بصيغةٍ رومانسيةٍ وجدانيةٍ وربما أضيف أيضاً بصيغة شوفينية . ومع تصاعد حركة الاخوان المسلمين فى سنة ١٩٣٨ شهدت مصرُ مفهوماً آخرًا جديداً للوطنية تصطبغ فيه مفاهيم الوطنية بالمسحة الدينية . ثم شهدت مصر خلال سنوات العقد الرابع مع تعاظم الحركة الماركسية وإنتشار الأحزاب الشيوعية السرية مفهوماً آخر يمثل الفهم الماركسى للوطنية والقائم على الإيمان باشتراك العمال فى الشعور والرابطة رغم إختلاف الجنسية وهو ما يعرف بالأممية أى إرتباط عمال دولة معينة بعمال دولة أخرى برابطة أقوى من ارتباطهم بطبقات أخرى فى بلدهم وبعد نجاح حركة الجيش فى سنة ١٩٥٢ ومع تعاظم مكانة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر شهدت مصر مفهوماً جديداً للوطنية إمتزجت فيه فكرة الوطنية بفكرة القومية العربية وتراجعت خلال تلك السنوات فكرة الوطنية المصرية التى ذاعت وشاعت قبل سنة ١٩٥٢ .

ولا شك أن تلك المفاهيم المختلفة تعبر عن آراء أصحابها بصدقٍ وحقٍ ولكن لا شك أيضاً أن نصيبها من الأفعال غير مساوٍ لنصيبها من كبريات الكلام والأقوال . فإننا لو مددنا البصر خارج حدود مصر

لدولٍ أخرى مثل ألمانيـا واليابان لوجدنا مفهوم الوطنيـة فى كل بلدٍ من هذين البلدين يختلف إختلافاً بيناً عن المفاهيم العديدة التى أشرنا إليها آنفاً . فمن المستحيـل لعارفٍ بتاريخِ وثقـافةِ دولة كألمانيـا أن يجد ما تحفل به حياتنا من الأغانى الـوطنية فى كل المناسباتِ ومن تلك الثروة الوفيرة من التغنى بالعظمة والتفـرد والامتياز . ولكن على النقيض فإن العارف بأحـوال وثقافة الشعب الألمانى خلال أن ألمانيـا لم تنتج أغنية واحـدة تشيد بعظمـة ألمانيـا والألمان يجد السنوات الثـلاثين الأخيرة . كذلـك فإن القارئ المتـابع للكتابـات الصحفية والسياسيـة الألمانية لا يكاد يجد كلمـة واحدة تقابـل ما درجنـا على تكراره فى كل المنـاسبات ونحن نتحدث عن أنفسنا وعن تاريخنا الطويل المجيد فى كل المناسبات الوطنية بل وحتـى فى المناسبات الرياضية . فـالفرد الألمانى العادى لا يفهم الوطنيـة إلا بشكلٍ مادى بسيط هـو العمل ثم العمل ثـم العمل . فالتفانـى فى العمل والاخلاص له وبلـوغ درجات عليا من الإتقـانِ هى الطريقة الوحيدة التى يعبر بها الفردُ الألمانـى عن رابطته الوطنية ببلده تاركاً المنتجـات الألمانية (مثل السيارة المرسيـدس) تحدّث النـاس عن عظمته دون أن يقـول ذلك مباشرةً وينطبـق نفس القـول على الشعبِ اليابـانى فـإن المواطن اليـابانـى غير معتادٍ على الإطـلاق على التغنى باليابـان ومجدها وتاريخها وتفـردها بخصال وصفات عليـا إذ إنه لا يجيد إلا العمل وترجمة الوطنية فى شكل إنتاج أغزر وأكبر .

إن المتابع لموجـات الغناء المصرية العامـرة بالفخر والتغنى بـالمجدِ والتفرد لا يملك إلا أن يقـارن بين تلك الخصوبة فى الأقـوال وبين واقع

الحال وحقيقة الأفعال ، ولا يملك عندئذ إلا أن يتساءل لماذا لا تترجم النتائج الفعلية الواقعية تلك الثروة اللغوية الكلامية ؟

لقد تابع معظم المصريين مباريات كأس العالم فى الكرة مؤخراً وتابعت قلة قليلة منهم المباريات التى لاتشارك فيها مصر فهل سمع أحد أى تعليق خلال أى مباراة يتغنى فيها الألمان بفريقهم كما كنا نفعل ونحن نتحدث عن الفراعنة ونضالهم وبسالتهم ؟

إن نقطة التحول التى سننتقل فيها من واقع حالنا الراهن الأليم إلى مستقبل أفضل هى النقطة التى سيتحول فيها المصريون من حب بلدهم بالأقوال إلى ترجمة هذا الحب بالصمتِ والعملِ والأفعالِ .

(يوليو ١٩٩٠)

٥

الأميــــــة
ذلك العـــار الوطـني

لفت الأديب الكبير الأستاذ يحيى حقى إنتباه المهتمين بشئون مصرَ وقضـاياهـا العامـة إلى حقيقة يعلمهـا جل هـؤلاء ولكنهم لا يفتـأون يتناسونها وهى أن أى حديثٍ عن ديموقراطية واسعة هو أمر مستحيل فى ظل حالةٍ أميـةٍ متفشيةٍ . فإذا كانت الديموقراطيـة تعنى ذلك النظام السياسى الـذى يقوم فيه الشعب بالاختيارات السيـاسية الكبرى عن طريـق التعبير عن ارادتـه ؛ فإن ذلك يعنـى ـ بداهـة ـ أن يعلـم أفراد الشعب بالأمور محل الجدل السياسـى وبجوانبها المختلفة وبمختلف الآراء المبداة فى هذا الشـأن ومثالب ومناقب تلك الآراء ؛ ثـم يقول أفراد الشعب ـ بعـد ذلك العلم بالأمـر محل الجدل وكافة جوانبـه ـ بترجيح رأى على سائر الآراء . وتعنى الديموقراطيـة ـ بمعناها غير الماركسـى ـ أن يقوم الشعـبُ بهذه العملية ـ عملية الاختيـار ـ تجاه الأفراد الـذين سيتولـون حكمه كما أنه يقوم بـذات العملية ـ عملية الاختيـار ـ تجاه التوجهات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا يخفى على أحد أن جوهر هذه العملية الديمـوقراطية هو العلم بحقائق الأشخاص والاتجاهـات والآراء التى يختـار الشعـب مـن بينها وكلما كـان علـمُ الشعب بجوهر الأمور التى يبدى رأيه فيها عميقاً وشاملاً لجوانب كل أمرٍ من تلك الأمور ولأبعاده المختلفـة ولعواقب كل رأى من الآراء المبداة فى هـذا الشـأن على المدى القصير والطـويـل ، كما كـانـت العمليـة

الديموقراطية أمراً حقيقياً وليس مجرد وهم أو إطار شكلى أو محاولة ناقصة لوجود ديموقراطية حقيقية . فإذا كان العلم هو العمود الفقرى لعملية الإختيار فإننا لا نحيد عن الصواب قيد أنملة عندما نقرر أن العلم هو العمود الفقرى للديموقراطية . ولما كانت الأمية هى حالة جهل بحت ؛ فإن المنطق والتجربة يؤيدان القول بأن الأمية والديموقراطية نقيضان لايلتقيان ولا يمكن تصور وجودهما معاً ـ بشكل كامل ومطلق ـ فى مكان وزمان واحدين . وبقدر إكتمال العلم يكتمل الإختيار وتكتمل العملية الديموقراطية ؛ والعكس صحيح : فبقدر نقص العلم يتقلص الإختيار وتتقازم التجربة الديموقراطية .

ولكن رأينا هذا لا يعنى بحال من الأحوال أن الديكتاتورية أو الحكم الشمولى هو الإطار المناسب الأوحد للشعوب ذات الخط المتواضع من العلم والثقافة . فإن تجربة الإنسانية كلها تؤكد وتثبت أن الديكتاتورية المستبدة العادلة التى يمكن أن تخلق الظروف المناسبة للتقدم نحو العلم فالديموقراطية هى أمر مستحيل التحقق ؛ والديكتاتورية ظلام لا يفرز ضوءاً ولا يحقق إلا إغراقاً أكثر وأعمق فى الظلام . أما الديموقراطية ـ وحتى فى صورها الأكثر بساطة وتواضعاً ـ فهى المناخ الأوحد لحدوث التطور المنشود وهو تعليم الشعب لترقية إختياراته وإستكمال جدية وفعالية وفائدة تجربته الديموقراطية .

ولكن يبقى أن الأمية هى ـ بغير مبالغة ـ أكبر عثرة وأعظم عائق فى طريق التجارب الديموقراطية غير المكتملة تجاه النمو والاكتمال والانتقال لأطوار أعلى وأرقى .

ومن البديهى أن نقــرر أن العهد الحالى غير مسئول بأى شكـل من الأشكال عن وجود ذلك العار الـوطنى والمتمثل فى شيوع وذيوع الأمية بين أبناء شعبنـا كما أنه مـن المناقض للحقيقـة أن نعتبر عهد الـرئيس السادات أو عهـد سلفه الـرئيس جمال عبد النـاصر مسئولاً عـن ذلك المرض الكبير الذى يقف فى طريق تقدم وتطور كل جوانب حياتنا ؛ فإن الأمية كانـت قبل سنة ١٩٥٢ ولا تزال الـدرن الكبير المتغلغل فى جسد شعب مصر ؛ ولكـن من المؤكد أن عهـدى الرئيسـين جمال عبـد الناصر وأنور السادات يتحملان ـ بلا ريب ـ مسئولية عدم إحراز أى تقدم فى علاج مشكلـة الأمية فى مصر . إن نسبـة الأمية فى مصر فى سنـة ١٩٥٢ هـى ذاتها نسبة الأميـة عند وفـاة الرئيـس جمال عبد النـاصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وهى ـ للأسف ـ نفس النسبة عند وفاة الرئيس محمد أنور الســادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ ويعنـى ذلك ـ بكل وضــوح ـ أن ثـلاثين سنة مـن حكم ثـورة سنــة ١٩٥٢ لم ينجح بـأى شكل مـن الأشكـال فى محو ذلـك العار الـوطنـى والمتمثـل فى وجود تلـك الأميـة المتفشية بين أبناء شعب مصر . وإذا كانت حكـومات ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تستحـق كل اللـوم على عدم إهتمامهـا بهذه المشكلـة الوطنيـة الكبرى ؛ فـإن حكومـات السنـوات منـذ ١٩٥٢ وحتى هـذه اللحظـة تستحق أيضاً أعظـم درجات اللوم لأنها حكومـات جاءت تحت شعار خدمة الشعـب وكان محو الجهل هو ركـن ركين من شعارها الثـلاثى الشهير فى سنة ١٩٥٢ .

(اغسطس ١٩٩٠)

٦

حاجتنا للثقافة والتنوير

سأل القارئ الكاتب فقال : نتحدث دائماً عن فقرنا وهزالنا الثقافى وحاجتنا الكبيرة لحركة تثقيف وتنوير هائلة ... ألا ترى أن واقعنا زاخر بمئات الرجال الذين لهم من العلم والثقافة القسط الكبير الذى لا يمكن إنكاره والإستهانة به ؟

فقال الكاتب : لم أنكر يوماً وجود العديد من الرجال المتميزين بقدرٍ كبيرٍ من العلم والمعرفة فى واقعنا ... ولكننى كنت ولا أزال أرى أن حياتنا العامة ـــ من وجهة النظر هذه ـ لاتزال تعانى من مرضين كبيرين ينبغى أن نتفق على وجودهما وأن نعمل على إبراء جسد واقعنا وأمتنا منهما ... أما المرض الأول ، فهو هزال ثقافة المجتمع ككل من جانب وهزال التكوين الثقافى للطبقتين الوسطى الوسطى والوسطى العليا بالذات من جانب آخر ؛ علماً بأن هاتين الطبقتين هما مصنعُ إنتاج وإفراز القادة من رجال الإدارة إلى أعلى درجات السلم الإدارى والقيادى بأقصى درجات إتساعها : فى القطاعين العام والخاص وسائر أوجه العمل والإنتاج فى حياتنا على السواء . وأما المرض الثانى ، فهو الانفصام الشديد بين « الفكر » و « الثقافة » و « المعرفة » فى جانب و« العمل » و « الحياة » و « دوائر الإنتاج والصناعة والاقتصاد والتجارة » فى جانب آخر ...

فقال القارئ متعجباً : بعد أن أخرجت جامعاتنا تلك الملايين من

حملة الشهادات العليا لا تزال تتحدث عن هزالنا الثقافى وانفصام «المعرفة» و «الثقافة» عن عجلة الحياة فى واقعنا (فقال الكاتب : نحن من جهةٍ نتكلم عن «الكيف» لا «الكم» ، ومن جهة ثانية فإن تلك الأعداد الكبيرة من الخريجين التى تتحدث عنها الآن هى بالتحديد أول «تجسيدات» تلك المشكلة الكبرى . فمما لاشك فيه أن إنعدام الحياة الديموقراطية لسنوات طوال - قبل عودة إرهاصاتها الأولى خلال النصف الثاني من الستينات على يد الرئيس الراحل أنور السادات - وكذلك تدهور مستوى التعليم الذى تقدمه مؤسستنا التعليمية بالإضافة لتدهور الأداء الاقتصادى بشكل كبيرٍ على مستوى المجتمع بأسره ... ناهيك عن تحويل المثقفين والكتاب والمفكرين خلال عقدى الخمسينات والستينات إلى ما يشبه «الدواجن الأليفة» ... كل ذلك أوجد وأشاع درجة متدنية من الثقافة العامة .. ثم جاء شيوع الفكر السلفى فأقام سداً بين الآلاف من أبناء وطننا وبين نور الحضارة والمدنية وما تحفل به تلك الحضارة من معارف وأفكار وفنون وآداب وآراء ومستحدثات على كافة المستويات ؛ وقد أصاب كل ذلك الطبقة الوسطى الوسطى والطبقة الوسطى العليا بضحالة ثقافية لا تخفى عن عين مراقب ... وكما أسلفت فإن هاتين الطبقتين هما «الرحم» الذى ينجب «القادة» - وأعنى بالقادة هنا القادة على كافة المستويات وليس القادة بالمعنى الضيق (أى الحكام وشاغلى المناصب الكبرى)- فما عنيت هذا .

ومن جهة أخرى ، فإنه فى مقابل ضحالة وهزال التكوين الثقافى

للقادة ـ بالمعنى المتسع ـ فإن رجال الثقافة هم أيضاً بمعزل رهيب عن الواقع ، حتى إننى أكاد أجزم بأن مثقفينا أصبحوا يشكلون مثالاً للكلام والأقوال والأفكار عندما تكون بمعزل كامل عن الواقع والحياة . وإذا تركنا واقعنا قليلاً وتأملنا واقع أى مجتمع من المجتمعات الصناعية المتقدمة سواء فى غرب أوروبا أو اليابان أو جنوب شرق آسيا أو أمريكا الشمالية وجدنا عكس الظاهرة التى توجد فى مجتمعنا بجانبيها :

فمن جهةٍ أولى ، فإن الشريحتين الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى هما أكثر شرائح المجتمع تنويراً وثقافة وإنفتاحاً على إنجازات العصر أدبياً واجتماعياً واقتصادياً وعلمياً ... ومن جهةٍ أخرى ، فإن الاتصال بين « الثقافة العامة » وبين « العمل » و « الحياة » قائم بشدة ومتانة وقوة ... ولا يدلل على صواب زعمنا هذا أكثر من حقيقة إيمان أى شخصية قيادية فى مجتمع كالمجتمع اليابانى ـ على سبيل المثال ـ بعقم توجهات الاقتصاد الموجه وفعالية الاقتصاد الحر والإدارة الفعّالة الخلاقة , وكأن صاحب هذه الشخصية ـ والذى قد يكون مجرد مدير لمصنع صغير ـ هو مجرد قطعة من آلة كبرى أو جزء من نسيج هائل متسق ومتجاوب ومتجانس ومنسجم .

ولا شك أن مزيداً من ترسيخ الديموقراطية والحريات العامة وإصلاحاً حقيقياً للمؤسسة التعليمية ـ كيفاً وكماً ـ ... ونجاحاً حقيقياً ملموساً لحركة محو الأمية ، ثم مزيداً من القدوة (فى كل المجالات) ... لا شك أن كل ذلك قادر على وضع مجتمعنا على الطريق السليمة

وصوب مجتمع قـوامه طبقة وسطى أكثـر تنويراً وثقافـة وإقتراباً من العصر : تفرز آلاف القادة الذيـن بدونهم يكون الإصلاح الكبير محض أحلام وأوهـام ... مثلها مثل أحلام وأوهـام توماس مور وهـو يكتب «يوتوبيا » .

....

....

إن مجتمعنا أشـد ما يكـون اليوم حـاجة للثقـافة بمعنـى جديـد ، فـالثقافـة التى ننشـدها ليسـت الثقافـة بمعنى « تخزيـن المعلومـات والمعارف » وإنما نحن نعنـى بالثقافة مـزيداً وتوسيعاً لفهمنـا للحياة ومعرفتنا بها ، فكل معرفة تزيد معرفتنا بالماضى والحاضر والمستقبل وتعمل على « تحسين الحيـاة » هى مـا نعنيه بالثقـافة ... وهنـا تكون علوم جـديدة كعلـوم الإدارة والموارد البشرية والاقتصـاد على رأس ما نعنيه بالثقافة والتنوير .

ولا ينبغى أن يختم هذا المقال دون إشارة واضحة لحقيقة أن تاريخ البشرية لم يعـرف أى شكل مـن أشكال النهضـة إلا والإنسان يلتقـط خيط من سبقوه ويقتفى أثرهـم ... أما أولئك الذى نادوا ـ مراراً ـ بهجر « خيط الحضـارة » وبدء تجارب جديدة ... فـإن التاريخ لا يحمـل لنا دليلاً واحداً على نجاح تجربة من هذا النوع .

(سبتمبر ١٩٩٠)

٧

مشـــروع قــومـــى لإصـــلاح طبيعتنـــــا

سـأل الفتى الغـارق فى إهتماماتـه وهمومه بـواقع مصرَ المعـاصر صديقـه فقال : أنت أحد المصريين القـلائل ـ ربما لا يزيد عـددهم على عدد أصـابع الكفين ـ الـذين جمعوا بين غـاية مـن أبعد غايـات الفكرِ والثقافة وبين غاية من أبعد غـايات النجاح فى العمل التنفيذى وبالذات فى الإدارة والقيادة على المستـوى الدولى لا المحلى ... فقـل لى ، لماذا نحن هكذا : لايكاد أحدٌ منـا يعمل عملاً متقناً ؟ فمهندسونـا يشيدون مبان أبعد مـاتكون عـن التخطيط السليمِ ، نـاهيك عـن الذوق والجمال ... وزوايا الجدران فى كل ما نشيد من مبانٍ منبعجة ومائلة وغير سليمة ... وكذلك ما نـرصف من طرق ... وقل نفس الشـىء على كل الأعمال : ما صغر منها وما كَبُر ... حتى الكتب والصحف عـامرة بالأخطاء اللغوية والمطبعية ... وكـل ما نشتريـه مشوب بعيـب أو نقص ... وحتـى يوم تحررت شبه جزيرة سيناء ... خرجت الصحيفةُ اليومية الوحيدة لدينا الناطقـة بالإنجليـزية وعلى صفحتهـا الأولى خريطـة سيناء فى وضـع مقلوب (قـاعدة شبـه الجزيرة إلى إسفـل) ... رغم أن أقـل درجة مـن العنايـة كانـت كفيلة بـأن توضـح لنا أن شكـل شبه جـزيرة سينـاء الطبيعى يماثل علامة النصر ... وما كان لنـا فى هذا اليوم ـ بالذات ـ أن نجعل سيناء (وعلامة النصر) فى وضـع مقلوب !... ولكنها تلك الصفة اللعينة فينا : عـدم الإجادة ... وإتسـام أعمالنا ـ فى مجملها ـــ بالعيوب

وأوجه النقص ... وقل نفس الشيء على الخدمات ... فما من فندق وضعت إدارته فى أيدينا (دون عنصر مشاركة دولى مع طرف ينتمى للعالم المتقدم) إلا وظهرت فيه دلائل هذا العيب اللعين : فقل لى أهو عيب فى كيمياء صنعنا ... أم أنه عيب مكتسب ؟ ... وإذا كان كذلك : فكيف ولم اكتسبناه ؟ ... وكيف السبيل للتخلص منه ؟ فرد الصديق قائلاً : يقينا أن كل أعمالنا مشوبة بهذا العيب الذى وصفته - بحق بأنه لعين ؛ لا يكاد عمل من أعمالنا يخلو منه ... ولكن يقيناً أيضاً أن هذا العيب ليس من مكونات كيمياء طبيعتنا ... وإنما هو عيب مكتسب أوجدته وكرّسته وغرزته فى أعماق الإنسان المصرى المعاصر تلك الحكومات الشمولية المتوالية التى أرادت - بعمد لا شك فيه - أن تكون المسئولة الكبرى بل والوحيدة عن حياة وتعليم واطعام وتوظيف وإسكان كل مواطن من مواطنى مصر ... تلك المحاولة الكبرى لإرساء دور أبوى (بطريركى) للدولة - لايمكن أن تكون نتيجته إلا مواطن سلبى أو شبه سلبى يعيش عالة على حكومته : فهى التى توفر له مقعداً فى المدرسة والجامعة ... ثم تخلق له وظيفة مصطنعة ... فإذا جاء لها يبكى لأنه يبحث عن سكن يأويه كانت هى أيضاً المسئولة عن إيجاد سكن له ... وإن فُصِل من عمله كانت هى أيضاً سنده وظهره الذى يعتمد عليه فى العودة لعمله رغم إرادة جهة عمله ... مواطن كهذا هو نقيض المواطن الذى تعمل دولة مثل اليابان على تنشئته ... مواطن يوصف بالإنجليزية بأنه يربى وينشأ ويعلم منذ صباه على أن يكون «متنافساً » (competitive) بطبعه ... فهذا هو العنصر الأكبر والأول

والأساس لوجود حركة حياة وإنتاج وعمل نشطة وهذا ـ يا صديقى ـ هو العنصر الذى لا نفتقده فحسب فى مواطنينا ... بل وتعمل كل أنظمة حياتنا على خلق نقيضة وضده .

فقال الفتـى الغارق فى إهتمامـاته وهمومـه بواقـع مصرَ المعاصر : لاشك أن تشخيصك هذا دقيق وصائب للغـاية ... فما من بلد إنخفض فيه عامـل التنافس هذا إلا وانخفض معه النجـاح والإنتاج والتفوق ... وأصبح مـواطنوه أشخـاصاً عاديين متماثلين لا يتـدافعون مـن أجل ألتفوق والتميّز والتقـدم فى « عملية تحسـين » كاملة تجعـل إيقاع حياة المجتمع وعمله متسمة بالسرعة والفعالية والتقدم ... ولكن كيف نخرج من دائرة السلبية التى تشمل معظم مـواطنينا ؟ أجاب الصديق قائلاً : لا أكاد أرى إنجازاً يأتى من قاعدة المجتمع (الأفراد) وإنما الأمل كل الأمل أن يأتـى التغيير من القمة ويجبر الناس عليه جبراً ... مـع توأمة ذلك بمحاولة لتقليل آثار التغيير بقدر الإمكان.. فما من تغيير كبير من هذا النوع إلا وله ثمن ... ولكن علينا ـ كما سمعتنى مراراً من قبل ـ أن نقارن بين « ثمن » احداث هذا التغيير و « ثمـن » عدم التغيير وهو ثمن ـ فى إعتقادى ـ أفدح : الآن ... ومستقبلاً !

قال الفتى وعلامات الحيرة البالغة على مُحيّاه : تلك فلسفة رائعة ... و لكن كيـف يكون التطبيق ؟ فـأجابه صديقـه قائلاً : بتقديـم وإملاء خطة توازن بين ما للمواطنين من حقوق ومـا عليهم من واجبات فلابد من تقليـل حجم الحماية المعطـاة للعمال والموظفين فى مواجهـة جهات العمل .. ولابد مـن تعديل جوهرى فى التشريعات العماليـة ... ولابد من

مراجعة كاملة لالتـزام الدولة بتعليم عام كامل ـ مـن المرحلة الابتدائية للمرحلة الجامعية ـ لكل من يرغب فى ذلك ... ولا مناص من تخلى الدولة عن إلتـزامها بخلـق وظائف مصطنعـة لفلول الخريجين ... ولابـد من تحريـر قيادة الـوحـدات التى ستبقـى من القطـاع العـام (الوحـدات الإستراتيجيـة الكبرى) مـن أسـاليـب إدارة القطـاع العـام الحاليـة واستبـدالها بـأسـاليب الإدارة المستقـاة مـن المؤسسـات والمنشـآت الخاصـة... ولابـد من إحـداث وتقـديـم تغييرات جذريـة فى البرامـج التعليميـة ومواد الإعـلام بحيـث يكـون الهدف خلق هـذا (المواطـن الجديد) الـذى يحمل فى طيات تكوينـه عامل وعنصر المنافسـة والبقاء والتفوق ... قال الفتى الذى ظل يسمـع وعلامات الحيرة لاتزال ـ وإن قلت ـ على ملامحه : وكم من الزمن يحتاج هذا التغيير ؟!.

فأجابـه صديقه قائلاً : إذا خلـت الساحةُ من التنـاقض الكبير بين أفكار سدنـة العهد الشمولى ودعاة الحريـة الاقتصادية المفرطـة (بلا تدرج) فإن إنجاز هذا « المشروع القومى » الكبير ممكن ـ بكل المعايير ـ فى سنوات لا يزيـد عددها عن سنـوات عقد واحد من الـزمن بشرط أن نكون فى وضـع (للأمام سر) وليس فى وضـع (محلك سر) الذى تمليه وتفـرضـه علينـا تلك التنـاقضـات الكبيرة بين أصحـاب الاتجاهـات وبعضهم ـ فى المقام الأول ـ أصحـاب مصالح ودوائر ونفوذ وسلطان وليس من السهل عليهم رؤيتها تدول وتزول !..

(مايو ١٩٩٠)

٨

مصـــــــــر

بين الهوية المصرية والهوايات الأخرى

كان محمد على شخصية فذة ، فهو لم يشيد دولة عصرية فى مصر فقط ، وإنما إختار لهذه الدولة خطاً حضارياً وثقافياً وفكرياً يحكم مسيرتها فى كل المجالات . والذى لا يعرفه الكثيرون ، أن محمد على - الذى كان مسلماً حقيقياً - قد أراد لمصر ألا تنتمى - حضارياً للعرب أو لأى تكتل إسلامى وإنما أراد لها أن تتميز بخاصيتين أساسيتين :

أما الخاصية الأولى ، فهى أن تكون مصر « مصرية » ، أى أن تكون هناك « هوية مصرية » تميزها عن سواها من الدول وتمّيز شعبها عن سواه من الشعوب ، بمعنى أن مصر والمصريين هم « شىء ممّيز » حضاريا بسبب التاريخ الطويل الخاص وبسبب الوحدة الفريدة للمكان والتجربة التاريخية ... فرغم أن مصر كانت جزءاً من الإمبراطورية الرومانية ، فإن المصريين لم يتحولوا فى يوم من الأيام إلى رومان ... ورغم أن مصر كانت جزءاً من العالم الاسلامى ، فإن مصر وأبناءها لم ينصهروا فى البوتقة العربية إنصهاراً يساوى بينهما وبين أبناء شعوب أخرى كعرب الجزيرة ... بل ان مصر داومت - عبر سنوات تاريخها - على التميز والخصوصية .

وأما الخاصية الثانية ، فهى أن تتوجه مصر بعقلها وقلبها تجاه أوروبا أو بمعنى أدق تجاه العلم الأوروبى والقيم الثقافية التى نبتت أبان عصر النهضة وشهدت ازدهارها مع ازدهار أوروبا الغربية خلال

القرون الأربعة الأخيرة . لقد كان محمد على يدرك بوضوح تام أنه إذا كانت الحضارة الانسانية تشهد أدواراً مختلفة ، فإن دورتها وذروتها الحالية توجد فى أوروبا الغربية ، وأن على الذين يتوخون التقدم لشعوبهم أن يقتفوا أثر « النموذج الأوروبى الغربى » للحضارة بل وأكاد أجزم ، أن محمد على أدرك خطورة إنتشار الفكر السلفى المهزوم والذى يمثل فى حقيقته ردة حضارية وحركة تقهقرية للخلف حيث يدعى الذين فشلوا فى مجاراة العصر ، وتحدياته أن بوسعهم إحراز النهضة المرجوة والتقدم المنشود عن طريق العودة لنموذج حضارى قديم ... والحق أنهم - فى إطار فشلهم وإخفاقهم العام — يهاجرون للماضى ويهربون من تحديات الحاضر ويسحبون أنفسهم وأتباعهم لأحلام وأوهام لايمكن لها أن تؤتى أية ثمرة إلا مزيداً من التخلف والتراجع والبعد عن حركة العصر وإنجازاته .

والذى يجعلنى شديد الإيمان بأن محمد على كان كامل الإدراك لهذه المسألة ، أنه عندما وجدت حركة سلفية (هى الحركة الوهابية بقيادة الدولة السعودية الأولى فى أوائل القرن التاسع عشر ، فإن محمد على كان واضحاً وحازماً وصارماً فى قراره : فقد أرسل جيوشه لتضع حداً لتلك التجربة وتقوم بتصفية أول محاولة معاصرة لبعث نموذج حضارى قديم ، يقوم على مجافاة العصر ومخاصمة حركة التقدم الطبيعية فى سائر المجالات .

وخلال سنى حكم أبناء محمد على ، كانت تلك (الهوية المصرية) القائمة من جانب على « تميز مصر وتفردها » بصفات خاصة بها ومن

جانب آخر على « التوجه العقلى تجاه أوروبا » ، كانت تلك (الهوية المصرية) واضحة أشد الوضوح ... مع بعض الإستثناءات مثل إتجاه الزعيم الوطنى مصطفى كامل الوجدانى الملتهب تجاه الجامعة الإسلامية ، وهو موقف أملته ظروف الهزيمة وهو الاحتلال البريطانى... ثم عاد العقل المصرى لرشده ممثلاً فى (سعد زغلول) الذى شخص بوضوح هاتين الصفتين الحضاريتين ... وقد استمر الوجدان المصرى محكوماً بهاتين الخلفيتين ، حتى جاء عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والذى بلغت فيه ألوية القومية العربية عنان السماء ، حيث أدارت ظهرها - بالكامل - للعقلانية وللتمسك بإتجاهها الحضارى ـــ بشقيه المذكورين ـــ حتى صارت « مصر » هى «الجمهورية العربية المتحدة » . ولكن ما إن جاء أنور السادات لحكم مصر ... حتى عادت « معالم » الإتجاه القديم فى العودة والظهور ... فإلى أى حد وصلنا ؟

وصلنا إلى تجربة الشرق الأوسط المأساوية الأخيرة والتى جعلت ملايين المصريين (دون أن يشعروا) يرددون كلاماً لا معنى ولا فحوى له إلا أن علينا - وباسرع ما يمكن - أن نعيد الإتجاه لما كان عليه منذ أيام محمد على (مؤسس مصر الحديثة) . فمصر دولة ذات هوية خاصة وليست جزءاً من أى عالم آخر ، وإنما تربطها العديد من الروابط بعوالم أخرى كثيرة ، وبعض هذه الروابط شديدة القوة والصلابة ، ولكنها ، لا تلغى أن مصر « مصرية » فى المقام الأول ، وإن انتمائها لأية هوية أخرى ، هو (الخسران المبين) بكل ما تعنيه الكلمة

من معانى . كذلك فإن علينا أن نعلم أن أية حركة حضارية تجافى روح العصر هى حـركة محكوم عليهـا بالموت سلفـاً وبالفشل مقـدماً ، وأن التقدم لــن يحدث إلا بمجاراة روح وقـواعد وأصــول ومبادئ العصر التــى من تحصيـل الحاصــل أن نقرر أنها فى يـد التجـربة الأوروبيـة الغربية وليست فى يد أخرى .

(سبتمبر ١٩٩٠)

٩

معانــدة تيــار التــاريــخ

من الغريب للغاية أن يكـون معظمنا مقتنعاً بأن الحضـارة والتقدم والازدهار يوجدون حالياً فى دول الحضـارة الغربية والدول التى نهجت نهجها وسلكت دربها ؛ ومع ذلك فإن قليلين هـم أولئك الذين يوافقون ويسلمون ـ بالفكر والعمل ـ بأن مخالفة النهج الغربى فى مجالات مثل العمل والاقتصـاد والإنتاج والصناعة والـزراعة وما يدور حـول تلك المجالات مـن نظم وقوانين وتشريعات هـو عائق كبير فى طريـق التقدم نحو الغايات والمستويات التى بلغتها الحضـارة الغربية فى هذه المجالات . والسؤال بصيغة أخرى : كيف يتأتى لبعضنا ـ فلسفياً ومنطقياً ـ أن يسلم بأن الغرب أكثر منا تقدمـاً فى نواحى العمل والاقتصاد والإنتاج والصناعـة والزراعة ... ثـم لا يسلم بأن السبيـل الوحيد لبلـوغ نفس الغايات هو اتباع نفس القواعـد والأساليب والمناهج والخطوات فى هذه المجالات ؟ ...

وما يدعو للعجب أكثر ، أن يظل بعضنا محتفظاً فى نفسه وعقله بهذا التناقض المنطقى الكبير والبيـّن فى زمن تهب فيه رياح التغيير وكلها فى إتجاه واحد هو اتجاه تأييد أن كل المحاولات المخالفة للنهج الغربى قد بلغت من الفشل أقصاه ومن الإفـلاس (والاعتراف بذلك) أبعد مداه . فلا شـك أن الدرس الأكبر مـن متغييرات الكتلة الاشـتراكيـة (الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التـى تسبح فى فلكه) هو أن محاولة

تحقيق التقـدم العلمى والنجـاح والازدهار على المستـوى الاقتصادى والصناعى والزراعى ... وبالتالى محاولة تحقيق النهضة والرفاهية قد باءت بفشل كامل وإخفاق شامل ... وأصبح دعاة المبادئ السابقة هم المبشرين بفشلها وإخفائها وعدم جدوى إتباعها مع توجههم - فى نفس الوقـت - صـوب الشعارات التى طـالما وسموها بـالتخلف والـرجعية وسائر نعوت المعجم الاشـتراكى المعروف .

والغريـب أيضاً ـــ للغايـة - أن النظـم الاشـتراكية قـد انقسمت إلى طـائفتين :الطائفـة الأوروبيـة ، وتشمل الاتحـاد السـوفيتـى وبولنـدا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجـر ورومانيا وبلغاريا والطائفة غير الأوروبية (مـن الناحية العـرقية أو الحضاريـة) وتشمل الصين وكوبـا وألبانيا وفيتنام وغيرهـا من بلدان العـالم الثالث . أما الطـائفة الأولى فمقبلة - بـلا ترو - على إعلان فشـل النظرية التى طـالما رفعت أعلامها ونادت بمبادئها ... والحديث عن المستقبل القريب بلغة الغرب أو لغة تشابه إلى حدود بعيدة لغة الغرب ... وأما الطائفة الثانية : فتغالى فى التمسك بـأسس الماضى وتجاهـل الفشل العملاق والاعـراض عن الإصلاح ... بـل والمغالاة فى الحديث عـن صواب النظريـة (وإن شاب العيب التطبيقات !!!) .

ومن الطريف للغاية أن إشتراكيـي العالم الثالث لا يفطنون لحقيقة خلفية هـذا الانقسام أو الاختلاف : فـالمعنى الحقيقى لـه أن الشعوب الأوروبية (بسبب تأثرهم التاريخى بالحضارة الغربية) كانت الأقرب للـواقـع ولـلاعتراف بحقيقـة وحجم الإخفـاق وصـدقـاً مـع النفـس

والمستقبل... أمـا شعوب العالم الثـالث ... فتصر على الخطـأ وتُمعن فى دفن الرؤوس فى الرمال وتجاهل حقائق الأمور وواقع الحال !

وللأسف الشديد ، فإن الزمن ـ القريب وليس بالبعيد ـ سيثبت لكل نظام من نظـم العالم الثالث يحتفـظ لمجتمعها بالتوجهـات الإشتراكية (سياسيا واقتصادياً) أن العقوبـة (عقوبة إتباع نظـام غير فعال ولا مجدى) ستكون عقوبة مضاعفة : عقـوبة على إتباع النظام أساساً ... ثم عقوبة أكبر على عدم الإعتراف بفشلـه والمكابرة والتمسك بمبادئ لا تؤدى ـ بطبيعة تكوينها ونسيجها وكيميائها ـ إلاَّ لفشل خطير وإخفاق كبير .

ومن أعجب وأغرب فى بلدان عديدة مـن بـلدان العالم الثالث ـ اليوم ـ أن تكـون معظم الإتجاهات والفرق السيـاسية منظمة وراء أهـدافها (ويشمـل ذلـك فـرق التكنـوقـراط والبيروقـراطيين والاشتراكيين والسلفيين ... وغيرهـم) باستثناء واحد هو تلـك القلة من أبناء شعوب العالم الثالـث التى أتيح لها فهم وهضـم الحضارة الغربية وفعـاليات عملها وتقدمها وقواعد وتقنيات اقتصـادها وإنتاجها والتى آمنت بأن تقدم غير المتقدمين مـرهون بالعمل الجاد والشـاق على أسس ومبادئ الذين سبقـونا فى التقدم وفى ظل مجتمـع تلعب فيه « المنافسـة » الدور الفعّال فى تحريك المجتمـع ... وفى ظـل « الإحتراف » بمعنـاه الغربـى (professionalism) ... فللأسف الشديد فإن المنتمين لتلك الطائفة إما أولئك الذيـن يئسوا من الاصلاح فهـاجروا لمجتمعات الغرب المتقـدمة (والتى تعرف قدرهـم وقدر إمكـاناتهم) وإما بقوا وقد فقدوا الحماس

والفعّالية واكتفوا بحياتهم الخاصة بعـدما يئسوا من وجود مكان لهم خلف مقعـد قيادة المجتمع : رغم كـونهم القادرين وحدهـم على إنجاز مشروع التقدم والخروج مـن المأزق الراهن الكبير والتحرك ـــ بسرعة وثبات ورؤيـة بالغـة الوضوح ـــ تجاه الإزدهار المنشـود والرفـاهية المتوخاه والاستقرار الحقيقى .

(مـايو ١٩٩٠)

١٠

الـرعب مـن التغييـر الجـذرى

طالما أنعم كاتب هذه السطور النظر وأمعن الفكر فى ظاهرة تقاعسنا - كشعب ومسئولين - عن إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة . فرغم شيوع الإقتناع بإستحالة استمرار الأسس الراهنة لحياتنا على ماهى عليه ورغم وجود اتفاق أو ما يشبه الإتفاق على أن خللاً جسيماً بالحياة الاقتصادية المصرية قد استفحل ووجب علاجه بشكل جذرى؛ فإننا لا نصل إلا لحلول وسط تتوخى رضاء أكبر عدد من وجهات النظر . ويسهل أن يستشف المراقب أن تلك الحلول الوسط إنما تتوخى فى معظم الأحيان تجنب ردود فعل جذرية وقوية . والنقطة المحورية لهذا المقال هى أن الخوف من الحلول الجذرية إستناداً لخوف مماثل - وربما أكبر - من ردود فعل جذرية هى أمر لا يستقيم مع الهدف المنشود : وهو الاستقرار . فالاستقرار المستهدف يتعارض تعارضاً تاماً مع منهج الحلول الوسط وفلسفة الالتقاء فى مفترق الطرق بين الآراء والمذاهب والإتجاهات المختلفة .

والأمثلة العملية على تلك الروح التى تتجنب الحلول الجذرية عديدة:

فرغم الاقتناع بأن الدعم إستنزافٌ حقيقى لمواردنا الاقتصادية المتواضعة ، فإن معظم التصريحات تدور حول الدعم فيما يشبه المغازلة لا الرفض والنقد ...

ورغم الإقتناع بأن القطاع العام فى مسيس الحاجة لإجرائين فورين

أولهما : تصفية وحداته الخاسرة وكذلك وحداته التى تربح أرباحاً هامشية ناهيك عن وحداته التى تمارس أنشطة لا توجد دولة أخرى فى العالم تعهد بمثلها للقطاع العام . ثم تحرير الوحدات الأخرى من أغلال الإدارة وعلى رأسها التشريعات العمالية التى هى مرجع من أهم مراجع شلل الإدارة ونقص فعالياتها .

ورغم إقتناعنا ببلوغ المؤسسة التعليمية حداً مهولاً من الفشل والتناقض والتضارب فإننا نستمر فى تقديم الحلول التى نعلم مسبقاً أنها مثل وضعُ الكمادات على رأس مريضٍ بالسرطان يوشك أن يلفظَ أنفاسه الأخيرة .

ورغم الإقتناع الكامل الشامل بحاجاتنا إلى نسف الإطار القانونى والتشريعى للنظام الزراعى فى مصر ذلك الإطار الذى قسم ظهر الدافع والحافز الفردى ، والذى هو فى مجال الزراعة بمثابة المحرك للقاطرة ؛ فإننا مشغولون بأحاديث هامشية عن زراعة عشرات أو مئات الأفدنة بمحاصيل جديدة ضاربين الصفح عن مأساة الزراعة المصرية وهى تشريعات الخمسينات والستينات وما قدمته من إطار لا يستطيع أن يقدم إلا الفشل .

ورغم إقتناعنا بأن تشريعات الإسكان قد فشلت فشلاً مطلقاً وحوّلت الوضع من مطلق الوفرة (قبل صدور تلك التشريعات) إلى مطلق الندرة .

ورغم الإقتناع بأن علاقة الدولة بجيوب التطرف والعنف هى علاقة يجب أن تتبدل حتى نتمكن من استئصال شجرة التطرف من جذورها

وتجنب مصر إحتمالات مستقبل قد يشبه فى بعض معالمه واقع لبنان الآن .

ويحتار المراقب لواقع أحوالنا فى التعرف على مرجع هذه الظاهرة : ظاهرة الانتهاء لقرارات وحلول وسط . أيرجع ذلك لضعف فى الرؤية أم لتوازن غير صحى بين الآراء والإتجاهات ... أم لأن طبيعة المصريين قد تحولت بسبب نظام حياتنا خلال العقود الأربعة الأخيرة فأصبحنا مجرد جزء من هذا الواقع : جزء لا يحمل من القدرة ما يكفى لتغيير الكل .

(يونية ١٩٩٠)

١١

الطبقة الوسطى
إنتشار أم إندثار ؟

يعتقد كاتب هذه السطور أن أخطر وأكبر إنجاز سياسي شهدته مجتمعات أوروبا الغربية خلال السنوات العشرين الأخيرة هو إتساع الطبقة الوسطى فى سائر هذه المجتمعات وازدياد قوتها الاقتصادية وتوالى عملية الهجرة الداخلية فيها : من الطبقة الوسطى الدنيا إلى الطبقة الوسطى / الوسطى ومن هذه الأخيرة إلى الطبقة الوسطى العليا. وقد حدث هذا الانجاز الخطير والكبير فى كل دول أوروبا الغربية وان اختلفت معدلات سرعة الانجاز والتطور . فبينما حدث التطور فى سويسرا وألمانيا والنمسا وهولندا ودول الشمال الأوروبى (الدنمارك والسويد والنرويج وفنلندا) بسرعة كبيرة للغاية ، بسبب ضعف تأثير الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية على المسيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإن نفس التطور قد وقع فى سائر دول أوروبا الغربية (مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال) بشكل أقل سرعة . ومن الغريب ـ للغاية ـ أن يقع التقدم السريع فى الدول التى تعتبر أشد خضوعاً للروح البروتستنتينية (باستثناء بريطانيا فقط) وأن يحدث التحول بدرجة أقل من السرعة فى الدول التى يمكن وصفها بالخلفية التاريخية الكاثوليكية ـ ولعل معنى ذلك أن الشعوب التى تتسم حضارتها الدينية بروح أكثر تحرراً أقدر على التطور والتحرر والتقدم والانطلاق من الشعوب التى تتسم حضارتها

الدينية بروح تقليدية مع درجة أشـد من هيمنة الكهنوت ورجال الدين أى مع درجة أشد من سطوة الثيوقراطية .

ومع ذلك ، فإنه حتى فى دائرة الدول التى تحركت بسرعة أقل ، فإن عقدى السبعينـات والثمانينات قـد شهدا تحوّل هـذه المجتمعات عـن التأثر بالأفكار الاشتراكية فى الانتخابات البرلمانية لهذه الدول ... وهكذا أصبحت أوروبـا الغربيـة تحكم اليوم بـأحزاب تنتمـى للفكر الليبرالى سياسياً ولاقتصاد السوق أو الاقتصـاد الحر اقتصادياً واجتماعياً .

وأخيراً ، فإن دراسة سـوسيولوجيا كل مجتمعات أوروبـا الغربية تؤكد ما سلف وأن ذكرناه فى مستهـل هذا المقال ، حيث تدعمت الطبقة الوسطـى وانكمشت الطبقة العمالية (بمعنـاها المعروف فى القـاموس الماركسى كطبقـة تعمل ولا تملك) ... وفى نفس الـوقت توالـت الهجرة الداخلية من أسفل إلى أعلى داخل الطبقة الوسطى .

وعندما يطالع المرء كتاباً مثل كتاب الديموقراطية الفرنسية للرئيس الفـرنسـى السـابـق فـاليرى جيسكـار ديستـان ويجده حـافـلاً بالاحصائيات التى تثبت أن القطاع الأكبر من الفرنسيين والذين كانوا لايملكـون المنـازل التـى يسكنونها فى أوائل الخمسينـات وكـذلـك لا يملكون العـديد من الآلات والسيارات وخـلافها ... قد صاروا مـلاكاً لهذه المنازل والأدوات خلال ربع قرن فقط من الزمان ... عندما يطالع المرء هذه الإحصائيـات ، فإن عليه أن يدرك أن معنـاها الأكبر إنكماش وإضمحـلال الطبقة العماليـة (بالمعنـى التقليدى المشـار إليه آنفـاً) وبنفس الـدرجة إتساع وتـدعيم الطبقـة الوسطى بشرائحهـا المختلفة (الوسطى الدنيا ـ الوسطى الوسطى ـ الوسطى العليا) .

كذلك تثبت الاحصائيات البريطانية أنه بينما كان أقل من ربع البريطانيين فى أواخر الستينات يملكون منازلهم : فإن أكثر من نصفهم - فى أواخر الثمانينات أصبحوا يسكنون فى منازل يملكونها . وهو ما يثبت نفس الشىء : فقد تحولت نسبة هائلة من الشعب البريطانى من الطبقة العمالية إلى الطبقة الوسطى . ولدينا من الإحصائيات ما يثبت صواب هذا التحول والتطور فى سائر دول أوروبا الغربية بما فيها المجتمعات التى عرفت فى أوائل السبعينات نشاط الحركات الشيوعية بها مثل إيطاليا وأسبانيا .

وخلاصة القول ، أن تقدم الغرب مقترن بتقدم وتثبيت دعائم الطبقة الوسطى وازدياد إتساعها وقوتها الاقتصادية .

أما إذا نظرنا إلى مجتمعات ما يُعرف بالعالم الثالث ، فإننا سنجد فى العديد منها عكس هذه الظاهرة : ففى كثير من دول العالم الثالث ، أعقب الانقلابات العسكرية بها ما يمكن وصفه بالتدمير المقصود للطبقة الوسطى فى إطار خطة واضحة لتحويل الكثير من أبنائها من (أبناء للطبقة الوسطى) إلى (أبناء للطبقة العاملة) . ولا شك عندنا ، أن حدوث ذلك فى العديد من دول العالم الثالث لم يقع عشوائياً وإنما كان مقصوداً ومستهدفاً من الحكام الجدد الذين دلتهم كل الدلائل على أن الطبقة الوسطى هى منتجة الديمقراطية فى كل تجارب التاريخ وأنها بقدر ما تتسع وتتقوى وتتدعم بقدر ما يقل السلطان المطلق للحكام . ولكن الذى خفى على الكثير من هؤلاء الحكام المطلقين ، وربما كان أيضاً واضحاً لهم ولكنهم لم يبالوا ؛ هو أن تقليص حجم ودور وقوة

وإتساع الطبقة الوسطى إنما يعنى أيضاً تقلص فرص النجاح والتطور والخلق والإبداع ... فالطبقة الوسطى (ولا سيما الطبقة الوسطى / الوسطى) هى مصنع العبقرية والمواهب وهى الحقل الذى ينتج الموهوبين والمتميزين الخلاقين المبدعين فى سائر النواحى وكافة المجالات ، وبدونهم فإن المجتمعات تتحول إلى ما يشبه قطعان العاديين غير القادرين على تحريك المجتمع إلى الأمام إلى الأفضل .... إلى الأحسن.

ولكن ، هل يتأتى أو يتوفر « إطار تطور وإتساع وتدعيم الطبقة الوسطى » بقرار اقتصادى أم سياسى ؟ ...

فى يقين كاتب هذه السطور ، أن توفير هذا الإطار لا يتأتى إلا بالقرار السياسى الذى يعطى الغلبة والأولوية والمكانة الأكبر للقطاع الخاص... فبدون هذا القرار ، فإن الطبقة الوسطى تبقى فى حالة إنكماش وتراجع تاريخى مستمر .

(يوليو ١٩٩٠)

١٢

التشـريعـات العمـاليـة
بيـن النـجـاح والفشـل

هل يمكن تحقيق التقدم الاقتصادى المرجو والازدهار المنشود فى ظل قوانين العمل الحالية ؟....

سؤال كبير يشغل بال كل من يتصدى لمشاكل واقعنا المصرى المعاصر وكل من كان معنياً بالخروج من الأزمة الراهنة ؛ وكل من كان مهتماً بتحقيق تقدم اقتصادى حقيقى يكون هو الإطار العام لحل مشاكلنا الاجتماعية العديدة . والسؤال رغم بساطته ورغم بساطة الإجابة الصحيحة سؤال يشبه ـ فى واقعنا ـ حقول الألغام فى خطورتها وغموضها ... وذلك بسبب إستحالة التعرض له بالدرس والتحليل والإجابة بمعزل عن « القوالب الايدولوجية » أو بتعبير أبسط « القوالب المذهبية » .

فاليساريون ـ قاطبةً ـ يرون فى تشريعاتنا العمالية الحالية مكاسباً للطبقة العاملة لا ينبغى الإقتراب منها ناهيك عن دعوة البعض لنسفها كلية وإستبدالها بتشريعات عمالية أخرى تخالفها فى الروح والخلفية والأهداف والفلسفة العامة . فاليساريون يرون فى أية دعوة لمراجعة التشريعات العمالية الراهنة ـــ والتى تعود فى مجملها لحقبة الخمسينيات والستينيات دعوة للإنتقاص من مكاسب العمال لصالح أرباب العمل . وهى دعوة غريبة ، لأنه ـ فى نطاق القطاع العام ـ لا يوجد « أرباب عمل » بالمعنى الرأسمالى ، وإنما هناك « إدارة » هى الأخرى

من (العـاملين) وليست من (الملاك) ... فالملكيـة هنا للدولـة وليست للأفراد . أمـا فى نطاق القطاع الخاص ، فإن « الواقـع العملى » أفرز من الحلول ما جعل بوسـع « أرباب العمل » الوصول لما يريدون ، وإن كان ذلك بطـرق ملتويـة وغير مباشرة وفى ظـل مناخ غير مشجـع للإنتـاج والإجادة والإتقان .

أما اليمينيـون ، فإنهم يرون فى تشريعاتنـا العمالية الحالية كـارثة كبرى تحول بيننا وبين خلق وتوفير مناخ النجـاح والإرتقاء بالإنتاجية (كيفاً وكماً) ؛ كما تحول بيننا وبين الإزدهار واللحاق بـالأمم الناجحة اقتصـادياً .

ولكن هناك فريقاً ثالثاً ؛ هو الفـريق الأضعف صـوتاً والأقل صـخباً فى حياتنـا العامـة ، وهو فريـق « المديريـن الناجحين » بمعيـار العالم المتقدم لا بـأى معيار آخـر . وهؤلاء لا ينظـرون إلى هذه المعضلـة من منطلقات أيدولوجية (سواء أكـانت يسارية أو يمينية) وإنما ينظرون حولهم فى كل مكان بعالمنا المعاصر ويتساءلون : أى نوع من تشريعات العمـل يسود الـدول المتقدمـة ذات الاقتصـاد المزدهـر ؛ وأىّ نوع مـن تشريعات العمـل يسود الدول المتـأخرة المتخبطـة فى تراهات المشـاكل الاقتصـادية والفشل فى الإنتاج والغارقـة فى الديون والمتسمة ـ كنتيجة لكل ذلك ـ بضـعف نصيب الفرد (المواطن) من مجمل الناتج القومى ؟

وأعضـاء هذا الفريق الثالث ، بنظرتهم تلك للمعضلة ، وبالتالى لسبل علاجهـا ؛ هم أقـرب الفرق للنجـاح ناهيـك عن كـونهم أقرب الفـرق للموضـوعية والعقـلانية ؛ إذ إنهم لا يبـدأون النظر لهذه المعضلـة من

منطلقاتٍ وقوالب فكرية محددة سلفاً ، كما أنهم لا يستهدفون الوصول لنتائج معينة ، وإنما يستهدفون « إستقراء الواقع » والخروج بحكم لا يقبل النقض من خلال مقارنة واضحة بين نظم تؤدى بالفعل للنجاح ونظم أخرى تؤدى ـ بالفعل أيضاً ـ للفشل والإخفاق .

فإذا اتبعنا نهج اليساريين ؛ فإننا غارقون لا محالة فى طوفان من الكلمات الكبرى والشعارات البراقة ؛ مثل « حماية مكاسب العمال » و«مكاسب الاشتراكية » و « حقوق الطبقة العاملة » و « إنجازات النضال العمالى » ... إلى آخر هذا البحر الزاخر بالشعارات والعبارات الكبيرة والتى لا تستطيع كلها أن تغمض العيون عن حقائق كبرى فى واقعنا مثل إنحطاط الإنتاجية (كيفاً وكماً) وسوء مستوى العمالة وهزال الحرفية والإتقان والإجادة عند عمالنا ؛ ناهيك عن تدنى أجورهم ومستوى معيشتهم ...

أما إذا اتبعنا نهج اليمين المصرى ، والذى لايرى فى « حقوق العمال» إلاّ إنتقاصاً من « حقوق أرباب العمل » ؛ فإننا سنسقط أيضاً فى مستنقع « الكلمات الكبرى » والتراشق بالتهم ... ولكننا إذا قمنا بتحليل نوعيات تشريعات العمال فى البلدان المختلفة ، فإننا واصلون ـ لا محالة ـ لاكتشاف حقائق لايمكن إنكارها . فمن المؤكد أن السمة الرئيسية للتشريعات العمالية ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية هى التحيّز للعمال فى مواجهة « الإدارة » أو « أرباب العمل » عند النزاع ، وكذلك حماية العمال من « الفصل » وجعل « الأجور » و « المكافآت » بمثابة حقوق مقررة لا يجوز للإدارة أو لأرباب العمل تغييرها

والانتقاص منها ... كذلك فإن هذه التشريعات تغل يد « الإدارة » و« أرباب العمل » عن إتخاذ ما يرونه مناسباً من إجراءات وقرارات فى مواجهة من يعتبرونه غير مناسب أو غير صالح أو غير منتج أو غير متعاون من العمال .

أما التشريعات العمالية فى الدول الغربية الصناعية المتقدمة ، فتجعل من العلاقة بين (العامل) و (الإدارة) أو (رب العمل) صورة أخرى من العلاقات العديدة فى المجتمع الخاضعة - برمتها - لقوانين العرض والطلب والحرية الاقتصادية المطلقة . فإذا كان ذلك كذلك ، بقى أن نتساءل أين توجد وتسود التشريعات العمالية ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية ؟ الواقع الذى لا يقبل الجدل ، أن هذه التشريعات توجد فى بلدان مثل دول أوروبا الشرقية وكوبا والجزائر وسوريا والعراق ومصر وكوريا الشمالية ... والواقع الذى لا يقبل الجدل ؛ أن هذه التشريعات العمالية ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية لا توجد فى دولة واحدة إلا وكانت متسمة بهذه السمات كحدٍ أدنى :

- نصيب للفرد (للمواطن) من مجمل الناتج القومى لا يتجاوز ألف وثلاثمائة دولار
- دول مدينة بما لا يقل عن عشرين ألف مليون دولار أمريكى كديون خارجية .
- دول تتسم بخلل كبير بين « الصادرات » و « الواردات » حيث تفوق قيمة الواردات - بكثير - قيمة الصادرات .
- دول تستورد كميات كبيرة من المنتجات والمصنوعات الأولية .

فما الذى يعنيــه هذا كله ؟

وما الذى يعنيه ـ فوق كل ذلـك ـ أن مستوى دخل ومعيشة العامل وأسرته فى كل دولة من تلك الـدول التى تسود فيها تشريعات عمل ذات صبغة يسـارية أو اشـتراكية هو مستوى أدنى ـ بمراحل ـ من مستوى دخل ومعيشة العامل وأسرته فى الدول الغربية الصناعية المتقدمة .

إن المعنى الكبير لهذه الظـاهرة ، أن تشريعـات العمل ذات الصبغـة اليسـارية أو الاشـتراكية إما أنها سبب هذا الفشل الاقتصـادى (وبالتالى الاجتماعى) الكبير لتلـك المجتمعات ؛ وإمــا أنها (وإن لم تكن السبـب المباشر لهذا الفشل الاقتصـادى الكبير) عاجزة عن مواجهة هذا الفشل وتحويله إلى نجـاح ، بمعنى إما أنها « سبـب العلة » وإما أنها عـامل لا وزن له ولا دور له فى إصلاح تلك العلة ؛ بـل الأرجح أنها عامل تكريس للفشل الاقتصادى وسبب لاستمراره واستفحاله .

كذلك ـ من المؤكد ـ أن تشريعات العمل الاشـتراكية لا علاقة لها البته بـرفـاهيــة العمال والارتفاع بمستـوى دخـولهم والإرتقـاء بظـروف معيشتهــم ؛ فإن كـل الضمانات التــى قدمتهــا تشريعات العمـل ذات الصبغة اليســارية أو الاشـتراكيــة (على كثرتها) لم تنجــح فى تحسين مستوى دخول ومعيشة الطبقة العاملة فى أى مكانٍ وفى أى زمانٍ .

ولكن إذا كانت تشريعات العمل الاشـتراكيــة فاشلة كل هذا الفشل ؛ فلماذا يتمسك بها « العمال » فى بلــدان عديدة (كلهــا من بلــدان العالم الثالث التــى تسمى تأدباً بالــدول النامية) ؟ ... الواقــع أننا إذا قسمنا الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث إلى ثلاث طوائف : طائفة القيادات

العماليـة وطائفـة العمال المجيديـن وطـائفة العمال الفـاشلين الذيـن يعرفـون الحقوق دون الواجبات .... فـإننا سنجد أن أفـراد الطائفتين الأولى والثالثـة هم فقط المدافعـون - بإستماتـة - عن بقـاء تشريعات العمـل ذات الصبغة اليسـارية أو الاشـتراكيـة ... أمـا الطائفـة الأولى ، فلأسباب لا تخفى على أحد ، وهـى ذاتها أسباب تمّيز القادة الحزبيين لسنـوات طوال فى المجتمعـات الاشتراكيـة (مثـل الاتحاد السوفيتـى ودول شرق أوروبا) قبل طوفان جورباتشوف : طوفان انهيار الصرح الاشـتراكـى وسقـوط الفكـر اليســارى على أرض الإخفـاق والفشـل والإفلاس الاقتصــادى والاحتياج الشديـد لمعونات وإمـدادات وعطاء الغرب المتقدم المزدهر .

وأما الطائفة الثالثة (طائفة العمال الفاشلين الذين يعرفون الحقوق دون الـواجبات) : فـإن تمسك أفـرادها ببقـاء تشريعات العمـل ذات الصبغـة اليســاريـة أو الاشـتراكيـة هو أمـر مفهـوم للكـافـة ؛ فهـذه التشريعات هى التى تسـوغ بقاءهم وبقاء وجودهم القـائم على العديد من الحقوق والقليـل من الواجبات .... فبدون هـذه التشريعات يكون هؤلاء فى أسوأ الأوضاع . وخلاصة القول - فى هذا الصدد - أن علينا أن ننظر حـولنا ونـراقب العـالم ونهجر كـل النظم والفلسفـات والمبادئ والـدعاوى التـى أدت بأصحـابها وبمجتمعاتها إلى الفشـل والتأخـر والفقـر والافلاس ، وألاّ نعطـى أذنـاً لرجـال الحرس القـديـم الذيـن سيقولون لنـا : إن العيب لم يكن فى النظريـة وإنما فى التطبيق !.... لأن جوابنا يجب - عندئذ - أن يكون التطبيق الناجح لأفكار متنازع بشأنها

أجدى وأنفـع من التطبيق الفاشـل لأفكار يظن البعـض أنها سليمة فى جوهرها ... وما السياسة ـــ فى الواقع ـ إلا فن إدارة الأحداث والمواقف وليست فن الكلام والشعارات ... لاسيما فى ظـل عالم لا يعرف للنجاح أى معنى إلا المعنى الاقتصـادى ـ وهو محق فى ذلك بلا حدود .

(سبتمبر ١٩٩٠)

١٣

آلام القـــاهـرة بين طفـرة التـمـدن وانعـدام التخطيـــط

تئن القاهرة ـ كواحدة من أكبر مدن العالم ـ من آلام العديد من المشاكل والأمراض التى قد تبدو للناظر وكأن كل منها مرض قائم بذاته وله أسبابه وبالتالى يجوز علاجه منفرداً عن سواه . والحق أن تلك الأمراض العديدة هى محض أعراض لعدد قليل للغاية من المشاكل والمسببات ؛ ولكن نظراً لضخامة واتساع الصورة ونظراً للكثافة السكانية العالية للمدينة ونظراً لكون موجات الحياة فى مدينة عملاقة كالقاهرة هى بطبيعتها موجات عالية متلاطمة فإن العين غير الدقيقة كثيراً ما تخلط بين الأعراض والأمراض . أما الواقف على دقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تاريخ تطور مدينة القاهرة خلال نصف القرن الأخير فإنه لن يجد صعوبة فى أن يصف حال القاهرة الراهنة كمثال مجسم دقيق لواحدة من أكبر حالات التمدن المبتسر والسريع والذى لم يمر بالمراحل الطبيعية للتمدن مع إنعدام ـ لا مثيل له ـ للتخطيط .

فمنذ أربعين سنة كانت القاهرة إحدى العواصم الكبرى ؛ ولكنها كانت فى نفس الوقت ذات تعداد معقول (نحو مليونى نسمة) وكانت مرافقها التى صممت لخدمة عدد من السكان لا ينبغى أن يتجاوز هذا الرقم قادرة على الوفاء بالإحتياجات وإن بدت وكأنها بلغت أقصى حد لإمكاناتها . أما قاهرة اليوم فمدينة عصفت بها رياح التمدن السريع

الذى استشرى واستفحل فى غيبة التخطيط السليم وفى ظل وافدين لا ينتمون حضارياً لإطار الحياة فى مدينة كالقاهرة . أما المصدر الأول لتلك الطائفة الكثيفة من المشاكلِ والمشاغل فهو كما أوردت آنفاً أن نمو القاهرة السكانى لم يصاحبه (أو بالأحرى لم يسبقه) نمو تخطيطى . وهكذا فإن المدينة التى كانت مزدحمة بمليونين من البشر وجدت نفسها مرغمة على إستيعاب مالا يقل عن عشرة ملايين فوقهم يستعملون نفس المرافق ويسيرون فى نفس الطرق وفوق نفس الجسور ويذهب أبناؤهم لنفس المدارس ويتعاملون مع نفس الأماكن والمواقع فى ظل غيبة كاملة للتخطيط المصاحب ناهيك عن التخطيط السابق . ولا شك أن تعاملاً أفضل قد لوحظ فى السنوات الأخيرة مع ذلك الجانب من جوانب المشكلة الأساسية وإن كان تعاملاً يعيبه أنه لا ينطلق من رؤية شمولية متكاملة لحقيقة المرض وهوية العلاج .

أما المصدر الثانى لتلك الحالة القاهرية المستعصية وهو المصدر الأشد خطورة والأصعب علاجاً فيكمن أن فلولَ الوافدين والتى بلغت نيفاً وعشرة ملايين واحد جديد كانوا فى معظمهم يمثلون نموذجاً حضارياً جدّ مختلف عن النموذج الذى كان يسكن القاهرة من قبل . فخلال عقدين ليس إلا من الزمن شهدت القاهرة هجرة ملايين من الوافدين الجدد إليها كانوا بالأمس القريب أبناء قرىً بسيطة بدائية ذات حظ شديد التواضع من التمدن فى اطار زراعى أقرب ما يكون لاطار القرون الوسطى فإذا بهم وكأنهم قد ألقى بهم فى قلب مدينة واسعة عصرية تموج بالحركة . أما هؤلاء الوافدين وإن حاولوا على

السطح أن ينتموا للنموذج الحضارى القاهرى إلا أنهم ظلوا يحملون فى طيات أنفسهم ومـن وراء كل مسلك من سلوكهـم النموذج الحضـارى للقرون الوسطى والذى أتوا به للقاهـرة يحملونه فى دمائهم فكل فلاح بسيط جاء للقـاهرة ومعه جيش مـن القيم القروية : فـإحساس الفرد منهم بالآخريـن وبحقوقه وموقفه من الشعور بالـوقت وقواعد المرور فى الطريق وبعض الحريات مثل حـرية الاستماع إلى المذياع ... كل تلك القيم تختلف ما بين القرية المنتميـة للقرون الوسطى وبين المدينة التى تحاول الإنتماء للقرن العشرين وتكون نتيجة الصراع هى تلك الخلطة الغريبة بين قيم القرى البدائية وأساليب الحياة فى المدينة العصرية . ثم يأتى دور الـدولة غيرُ الفعال فى تطبيق القوانين و إلزام النـاس بالنظم مع موجات المشـاكل الاقتصادية لتجعل الصورة غايـةً فى الغرابة : أما المدينة فتبدو وكأنها من مدن القرن العشرين ... وأما الأفراد فمعظمهم يحمل فى نفســه قيم ولّت ويعيـش فى المدينة بنفـس أساليب حيـاته فى القرى البدائيـة ... وأما الدولة فبينها وبين الإدارة المتسمـة بالكفاءة فى إدارة الموقف أميال وأميال .

ورغم أن الصورة تبدو بالغة التعقيـد ، ورغم ميل الغالبية العظمى للاعتقاد باستحالة بلوغ التغيير المنشـود وبأن العلاج الكامل الشـامل أيضاً مستحيـل ؛ فإن الواقع أن الخروج مـن أزمة هذه المديـنـة ممكن وميسور للغاية إذا توفر الاقتناع الكامل بأن حلول الترقيع لا تفيد وإذا توفر - أيضاً - الإيمان بلزومية وجدوى وفعالية الحلول الجذرية والتى أصبحت طبيعتنا المصرية الراهنة تخشاهـا وتأباها . وعلى سبيل المثال

فإن تنظيم المرور في مدينة كالقاهرة وإن كان يبدو أمراً أدنى مايكون للاستحالة إلا إنه في واقع الأمر ممكن بشكل مطلق إذا توافر فكر غير تقليدى يقوم على أساس إلزام الكافة بآداب المرور في الدول الغربية مع إصرار مطلق على عدم التجاوب مع مئات العادات السيئة التى شاعت في حياتنا المرورية خلال السنوات الماضية وفي المقابل فإن كل الحلول التى لاتقوم على أساس اجذرى من رفض ماهو سائد فإنها غير قمينة بتحقيق الهدف المرجو.

وإذا كان وفود ملايين المصريين من القرى بتراثهم الذى ينتمى للقرون الوسطى هو أكبر أسباب مأساة الطرق المصرية وما يشيع فيها من قيم عتيقة وبدائية؛ فإن الزعم بأن التطور المطلوب يحتاج لمئات السنين هو زعم خاطئ فإن فرض القانون بالقوة المطلقة المتسمة بالصرامة والنزاهة والحيدة والعدالة كفيل بإرغام الناس في المرحلة الأولى على إتباع القانون كما أنه كفيل في مرحلة تالية بتحويل الإذعان إلى إيمان وإقتناع بجدوى النظام ـ ولكن قولاً كهذا يصبح عديم المعنى والمغزى والفحوى إذا انعدمت القدوة الصالحة.

(أغسطس ١٩٩٠)

١٤

مـا بيـن حـربيـن
(١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)

لم ينتصف نهار يوم الاثنين الخامس من يونيه ١٩٦٧ إلا ومصر قد إنكسر جيشها أسوأ إنكسار عرفته فى تاريخها القديم والحديث على السواء ... ومع إنكسار الجيش إنكسرت نفوس وآمال وإعترى الملايين من العقول والصدور حزن أسود هائل ؛ وعرف المصريون وجعاً وألماً وهواناً لم يعرفوه من قبل ، وإنخفضت رءوس وهامات ، وخيم فوق مصر أسى شديد ، وتحول النور إلى ظلام ، والأمل إلى يأس ، والفخر إلى عار ... وانطلق آلاف المصريون مهاجرين بأنفسهم وجراحهم وهزيمة هذه الأنفس إلى شتى بقاع الأرض .

وعلى كثرة ما كتب الكتابُ والشعراءُ عن ذلك الشعور المرير بالهزيمة والعارِ والهوانِ وإمتلاء الجرح بالملح والفم بالماء (كما كانت العرب تقول) ؛ فإن أحداً لم يعبر عن ذلك بمثل ما عبر به الشاعر الراحل أمل دنقل عندما تساءل عن كيفية تنفسنا للنسمة التى تأتى من الشرق ـ مارة بمخيمات الأعداء فى سيناء ـ دون أن تحترق الرئة !

وفى يوم السبت السادس من أكتوبر ١٩٧٣ يعرف المصريون ـ ويشهد العالم كله على ذلك ـ شعوراً مناقضاً لشعورهم يوم انكسار جيشهم وهوان شأنهم وضياع حلمهم : يوم الخامس من يونيه ١٩٦٧. فنفس الأبناء (ومن نفس الجيل) الذين فروا منسحبين فى فيافى سيناء يوم الخامس من يونيه سنة ١٩٦٧ ... وقوات إسرائيل

تحصدهم ـ بالآلاف ـ وهم يولـون الأدبار ... وقد إنفرط عقدهم وعقد قيـادتهم ... هم هـم نفس الأبنـاء (وبعد سـت سنوات فقـط) الذيـن يفاجئون إسرائيـل المتحصنة وراء حدود آمنة صنعتها بـأيديها (خط بارليف) من وراء حـدود أخرى أشد توفيراً للأمن (قنـاة السويس) فيبادرونها بـالهجوم الذى أحسـن الإعداد له كما أحسـن تنفيذه ... فى ظل قيادة تعى ما تفعل ... وفى ظل روح قتالية شهد العالم بروعتها ...

ورغم أن الفارق بين اليومين هو ذات الفـارق بين الذل والكرامة ... بين المهانـة والعز ... بين الهزيمـة والنصر ... بين العار والفخـر ... بين سواد الليل ونور النهار ... فإن آلاف المصريين المعاصريين لا يخجلون من إلتماس العـذر لفضيحة الخامس من يـونيه ... وكيل التهـم لفخر السادس مـن أكتوبر . بل إن كـاتب هذه السطور لا يغـالى إذ يقول أن البعض منا يُفضل الخامس من يونيه عن السـادس من أكتوبر !

ولا شك عندنا إن مـا حدث يوم الخامس من يونيـه كفيل فى أية أمة تسود فيها الديموقراطية ... وينتشر فيها نور العلم (لا ظلام الأمية)... بأن يجعل صفحة رجال هذا اليوم سوداء من غير بصيص نورٍ من أى شكلٍ ومـن أى نوع مـن الأشكال والأنواع ... ولا شـك عندنـا أن الأمم النـاضجة هـى التـى لاتنغمس فى الحديـث عـن الملابسـات والنوايـا والظروف ... ولا تعرف معياراً لتقييم من إنتدبتهم لخدمتها من الرجال القادة والزعماء غير (معيـار النتيجة) . فأياً كـانت نوايا ومـلابسات بنيتو مـوسوليني أو هتلـر ... فإن شعوبهما لا يـذكران لهما إلا انهما ضيعا بلـديهما ... وإنتهت مسيرتهما بالهزيمـة النكراء ... وأياً كـانت

نوايا وملابسات ونستون تشرشل وإيزنهاور وجوزيف ستالين ... فإن شعوبهم لا ولن تتذكر لهم إلا إنهم — فى النهاية - حاربوا وانتصروا... والتاريخ لا يذكر لنا شعباً إلتمس من الأعذار لقائده الذى بلغ بنفسه وبهم أبعد حدود الهزيمة والخسران والهوان كما يفعل بعضنا عندما يحاول أن يصور هزيمة الخامس من يونيه ١٩٦٧ وكأنها قضاء مبرماً أو نتيجة حتمية لا لفشل سياسة قادة مصر يومئذ وإنما هى نتيجة حتمية لتآمر القوى العالمية المناهضة لقيادة مصر يوم ذاك !

وهو أمر مؤسف كل الأسف - فالعار كل العار والهزيمة كل الهزيمة والفشل كل الفشل هى الأوصاف الحقيقية لخزى ذلك اليوم الخامس من يونية ١٩٦٧ ... والفخر كل الفخر ... والنصر كل النصر... والنجاح كل النجاح ... هى الأوصاف الحقيقية لقرار العبور ومنفذى هذا القرار الذين أخرجوا النفس المصرية (ليس فقط أمام العالم وإنما أمام ذاتها) من بؤرة الذل والعجز والخزى إلى أرض الكرامة والقدرة... فسلام على أرواح من راحوا فى حرب كانوا هم أشرف ما فيها، لأنهم لم يشاركوا فى فضيحة تسبيب هذا اليوم الأسود ... وسلام على من أعد ليوم العبور واتخذ قراره .... وقاد رجاله ... وسلام على من شاركوه تلك الملحمة : ممن عاشوا منتصرين ... أو استشهدوا مكرمين...

ودعاء لله أن ينجى مصر من عقول وأيد تلك العصابة التى تحكمت فى أمورها حتى كلل عهدها بيوم الخزى الأكبر ... ولايزال بعض منهم

يحاول أن ينال إقتناعاً بإعطائهم فرصة أخرى ليجربوا نمطهم فى الحكم ! ... أو بالأحرى نمطهم فى الفشل والهزيمة والخسران والذل العظيم والهوان .

(يونيه ١٩٩٠)

١٥

خطاب مفتوح
لقوى المعارضة فى مصر

السادة الأفاضل رؤساء وقادة أحزاب المعارضة فى مصر :

لاشك ـ عند كاتب هذه السطـور ـ أنكم جميعاً تشتركون فى توخى غدٍ أفضل لمصر وكـل المصريين ... ولا شك ـ عند كاتـب هذه السطور ـ أيضاً أنكم لا تقبلون لمصر أن تستمر أوضاعهـا طويلاً على ماهى عليه الآن ، ناهيك عن تـدهورها وإتجاه سفينة حياتنا العامـة ـ بفعل رياح وعواصـف وأمواج المشاكل العـديدة التى تـذخر بها حياتنا ـــ صوب صخور الفشل التى هى جديـرة بتحطيم الآمال الكبار لكل المصريين فى غد أفضل ومستقبل أكثر إزدهاراً وإستقراراً .

وإنطلاقاً من ذلك اليقين ، فإن كـاتب هذه السطور (والذى يعترف بحقكم الكامـل فى الإختلاف والمعارضـة) يتطلع إلى قاعـدة من الإتفاق الرئيســى حول أســاسيات لابـد وأن يكون الاختـلاف بشأنها بـداية مستقبل غير آمن ...

فمن جهة أولى ؛ فإن من اللازم والمحتـم أن نتفق جميعاً ونقر بأننا نريد لمصر أن تنمـو وتستمر وتستقر كدولة عصريـة يحكمها (العلم) و(الديموقراطية) لا (الجهل) و (الثيـوقراطية) . ويتفرع من وجوب إيماننا جميعاً بهذه المسألة ، أن نكون صفـاً واحداً فى مواجهة التطرف الدينى والـدعوات السلفية والأصوات التـى تدعو للسباحـة ضد تيار الزمن والعلم والتقدم والحضـارة . وهذا الإتجاه لا يجب أن يُفهم ـ قط

ـ أنه إتجاه لتفريغ صدورنـا من الإيمان بالله وبالإسلام (للمسلمين) وبالمسيحية (للأقباط) ... فالإيمان بالله والدين لا يجوز أن يكون ـ إلا فى ظل عقول مظلمة ونفوس شائهة ـ نقيضُ (العلم) و(الديموقراطية) و (الإحترام المطلق) لحريات وحرمات وديانات الآخرين ... لا من باب « التسامح» و « العفـو » ، ولكن من باب الحضارة والإنسانيـة والدين السليم .

وانطلاقاً من إيماننا كافة بهذه المسألة ، فإن علينا جميعاً أن نقول ـ وبصوت واحد ـ للحكومـة : إننا نؤيدك كل التأييد بل ونـدعوك لوضع حدٍ بالغ الحسم والردع والمنـع لمحاولات تلك الثلة الآثمة (ذات العقول المظلمة والعقـول الغائمة) والتـى لا يمكن أن تكون لأفعـالها نتائج إلا تلـك النتائج التـى شـاعت على أرض إيـران ولبنـان خـلال العقديـن الأخيرين من الزمان .

ومن جهة ثانية ؛ فإن من الـلازم والمحتم أن نتفق جميعاً ونقر بأن أساليبنـا فى التحاور السياسى والإختـلاف فى الرأى منذ بدء التجـربة الديمـوقراطية الحاليـة خلال النصف الثانـى من السبعينيات كـانت أساليباً تتسم فى كثير من الأحيان بالدموية والهمجية وأقصى درجات الإنفعـال مع مسحـة قبلية لا تخطـؤهـا عين المراقب الخبير بـالجذور القبلية لمعظم المجتمعات العربية ... لا سيما مع غياب الحريات وإختفاء الديموقراطيات لسنوات وسنوات . لا شك أن من حق البعض أن يقول: إن ذلـك كـان طبيعيـاً بـالنسبـة لمن لم يتمـرسـوا على الحريـات والديموقـراطية ، ومن عاشـوا طويلاً فى ظلال شجـرة الحكم الشمولى

الأوتوقراطى حيث (الحاكم) سلطان مطلق لا يشاركه أحد فى الحكم أو فى الحكم على الحكم ! ولكن من الطبيعى أيضاً أن يقف عدد من العقلاء ليقولوا : كفانا مراهقة سياسية ، ولنبدأ جميعاً مرحلة أخرى من احترام الغير والبعد عن التراشق والطعن بالتهم وإلقاء القول على عواهنه ودمغ الآخرين بالخيانة والعمالة والانحراف ... فى وقت يجب أن يكون أقصى ما يحق لنا أن نتهم الآخرين به هو (الخطأ) لا أكثر ولا أقل . والدعوة هنا لمن عرفوا فى تاريخنا الحديث باسم (حزب الصخب) ليشارك فى تصحيح المسيرة والحيلولة دون استمرار بعضنا فى الحوار المتدنى العامر باتهامات العمالة والخيانة ... إلى آخر القاموس الشهير الذى طالما وجد أسواقاً واسعة له فى إذاعات مصر والعديد من البلدان العربية خلال السنوات الثلاثين الماضية.

ومن جهة ثالثة ، فإن علينا جميعاً أن نتخلى عن عمليات التهييج الشعبى والإثارة بهدف الوصول بالمجتمع لدرجة الغليان وذلك كلما همت الحكومة بإتخاذ إجراء (قد تراه المعارضة خاطئاً ـ وهذا حقها)... فإن مصر لا تتحمل هياجاً شعبياً أو فورة إثارة من أى نوع من الأنواع.

ومن جهة رابعة ، فإن على قوة المعارضة أن تراجع أسلوبها فى الحكم على الماضى القريب ، وبالذات على شخصياتنا العامة قبيل سنة ١٩٥٢ وإبان حقبتى الرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر وأنور السادات ... فإن الامعان فى حملات الهجوم الشخصى العنيف على معظم رجال تلك السنوات لن تكون له نتيجة أسوأ من فقدان الأجيال

الناشئة (كل الثقة) فى (كل أحد) وضياع (القدوة) وغياب الإحساس الحقيقى بالوطنية والمصرية . ويكفى أن يراجع المراقب ما نشرته صحف المعارضة ــ بكل إتجاهاتها ـ عن الزعيم الراحل العظيم أنور السادات (منذ رحيله فى أكتوبر ١٩٨١) ليدرك المرء بشاعة هذه الروح الهدامة وما يمكن أن يكون لها من وخيم العواقب على عقول ونفوس وقلوب الناشئة من المصريين . فأياً كان رأى الإنسان فى أنور السادات ومعظم قراراته ، فإنه لا يحق لمصرى حقيقى أن يذكره ـ بخير أو بسوء ـ إلا بعد الإقرار بعملقة قراره خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعملقة قراره إنهاء قسط كبير من دور الدولة البوليسية ... كذلك من سوء الطالع ألاّ يذكر له البعض تحرير سيناء ـ بالحرب والمفاوضات ـ ... كما سوف ينبغى علينا ـ بنفس الروح ــ أن نذكر لحسنى مبارك تحريره لما بقى محتلاً من التراب الوطنى بالمفاوضات الناجحة .

فإذا إتفقنا على تلك المحاور الكبرى كان من حقنا ــ المشروع كل المشروعية ـ أن نختلف حول آلاف الأمور والمسائل والمواضيع ، دون أن يخرجنا الإختلاف من دائرة التحضر ... ودون أن يكون من شأنه أن يدفعنا للهاوية .

(مايو ١٩٩٠)

١٦

أخــــلاق الثــعــالــب

قال الأول للثانى :

لا أعرف ماذا جرى للمصريين سواء منهم الذين يعملون فى المناصب العليا أو الذين يشغلون الوظائف العادية بشتى مراتبها ... فقد شاعت روح التآمر والنميمة والوشايات بشكلٍ غريب وبدرجة لا أظن أن أحداً فى الخارج يستطيع تصورّها .

فقال الثانى :

يُخيل لى أحياناً أن كل رجل من شاغلى المناصب الكبرى فى مصر أصبح ينفق تسعة أعشار وقته إما فى نسج المؤامرات وأحاديث النميمة والوشايات وإما فى مواجهة ذلك فى محاولة مستميتة للدفاع عن الذات...

فقال الأول :

معنى ما تقول أن تسعين فى المائة من الوقت والجهد والإمكانيات والطاقات موظف لخدمة هدفين : المناورة والاستمرار ...

فقال الثانى :

لا يساورنى شك أن نسبة تسعين فى المائة التى ذكرتها هى نسبة متواضعة للغاية . فإن جل شاغلى الوظائف العليا غارقون فى متاهات التآمر (إما صنعاً أو مواجهة لها) ... أما النميمة ونقل الكلام (بالتحريف) والوشايات فغابة ذات أشجار كثيفة تعوق سيقانها تدفق الحركة للأمام .

فقال الأول :

ذكرتنى بأحد الأجانب الذين أقاموا أكثر من خمس سنوات فى مصر كان خلالها يشغل منصباً هاماً ؛ إذ قال لى ذات يوم - قبيل رحيله - يُخيل لى أحياناً أنكم أنتم المصريون مثل مجموعة كبيرة من الناس تجمعت فى ملعب رياضى كبير للمنافسة فى العدو (الجرى) ولكن عوضاً عن بذل الجهد من أجل الفوز تنافس الجميع فى إعاقة وإسقاط الجميع ، فإذا بكل مشارك يمد ساقه لإسقاط أكبر عدد من المشاركين...

فقال الثانى :

أعرف شخصياً أكثر من عشرين مصرياً من أكثر الناس قدرة وموهبة وإمكانيات عقلية وفكرية وخبرات نادرة ... تركوا مصر جميعاً بسبب سموم هذه الروح المتفشية : روح التآمر والنميمة والوشايات...

فقال الأول :

أما أنا فقد لاحظت أن الجميع وإن كانوا يشاركون فى لعبة الاعاقة والاسقاط للكل ... فى ظل رياح عاتية من التآمر والنميمة والوشايات ، فإن هناك « عداوة » خاصة للطموحين الذين يجاهرون بطموحهم . فبينما يسلم المجاهر بطموحه فى واقعنا يتحول إلى هدف لكل قوى التآمر والنميمة والهدم بأضعاف ما يمكن لأى خيال أن يتصور .

فأردف الثانى مكملاً : حقاً ما تقول ! ... فإننى أعمل فى مكان يهاجم فيه شاب ذا إمكانيات فذة لا مثيل لها بتهمة أنه يسعى لتولى منصب هام ومرموق !.... وكأنه متهم بتكوين عصابة لإقتراف الجرائم

الكبرى ... وهذا الشاب صـديق لى ... وكارثته أنه لا يخفـى طموحه ... فهو إنسان يظن أن إخفاء الطموح « جبن أخـلاقى » وعندما حدثته عن التهمة التى تلصق به ويحارب من أجلها باستمرار ... ويضرب بسببها تحت الحزام (كما يقـول الريـاضيـون) كـل يوم وليلـة ... لم ينـف التهمة.. وإنما استغـرب قائلاً : إن ما يتهموننـى به هو جـزء على ألف جزء مـن طموحى : إننى أظـن أننى قادر على إصلاح الكثير مـن عيوب واقعنا الكبرى !!! ... فلما قلت له : إياك والمجاهرة بذلك قال : إياك أنت وأن تظن أنى أخاف التآمر والهدم والوشـايات إننى لو أخفيت أفكارى عن هـؤلاء لتضليلهم ثـم نجحت ـ كما أريـد ـ فإننـى لن أرضـى عن نجاحى هذا لأنـه تحقق بسلبهم وأسبابهم : التآمر والتخـابث وأخلاق الثعالب !

فقال الأول : وماذا تتوقع لصاحبك هذا ...

فرد الثانى قائلاً : إخفاق ما بعده اخفاق !

....

....

حول « الأول » إتجاه الحديث قائلاً : ولكن المأساة الكبرى أن الناس أصبحت تطلـق وصف « السيـاسى البـارع » عمن تكـاملت فيـه هذه الصفات التى نتحدث عنها ، فالسياسى البارع أو الماهر ـ فى إعتقادهم ـ هو الذى يستطيع البقاء والتفوق عـن طريق قدرته على الفوز فى لعبة التآمـر والنميمة ونقـل الكلام والوشـايات ... والإلتحـاق ـ فى الـوقت المناسـب ـ بالجانـب الرابح . بل إن شخصـاً وصف لى منذ أيـام أحد

المشتغلين بالحياة العامة بأنه سياسى ماهر لأنه من جهة « مستمر فى اللعبة » ومن جهة ثانية « مناور ماهر » .

فعلق الثانى مقاطعاً : أوافقك على أن الناس تعتبر السياسى الماهر هو من كان متسماً بالقدرة على (الاستمرار) و (المناورة) ... ولكنه مفهوم خاطئ تماماً ، ففائدة أو جدوى هاتين القدرتين (القدرة على الاستمرار والقدرة على المناورة بمهارة) لا تعود على المجتمع بشىء ولكنها تعود على صاحبها فقط بفوائد شخصية . فإذا كنت — ممن يتوقعون من كل من تصدى للخدمة العامة أن يكونوا (خادماً) للمجتمع لا (سيداً) له ، فإنك لابد وأن ترفض إعتبار الإنسان (سياسياً ماهراً) لمجرد إتسامه بالقدرة على (الاستمرار) و(المناورة). إن السياسى الناجح أو الماهر فى اعتقادى هو من يؤدى الخدمة العامة بالشكل الأفضل (بالمقارنة بما هو منتظر ومتوقع ومتوخى وليس بالمقارنة بالآخرين) .

فقال الأول : لو صح ما نقول الآن ، فإن معناه أن عدد السياسيين فى بلدنا قليل جداً ...

فقال الثانى : إذا إعتبرنا أن النجاح فى أداء الخدمة العامة هو معيار الحكم على (المديرين) و (الساسة) ... فلا شك أن عدد (المديرين القادرين) و (الساسة الناجحين) فى واقعنا قليل للغاية !.

....

....

غير الأول اتجاه الحديث للمرة الثانية عندما قال : ولكن ... ما الذى

يجعل الرؤساء فى معظم الجهات والادارات والمصالح وما فوقها وما تحتها يعشقون « الإستماع » للوشايات وأخبار الناس ... بل ويبذلون الجهد والوقت ـ بلا حدود ـ فى إستقاء المعلومات عن عيوب أو نقائص أو ذلات الآخرين ! ... إننى أسمع ـ مثلك ـ عن عشرات بل مئات المسئولين، على كافة المستويات ، تحركهم « نصائح » و « كلمات » أو بالأحرى وشايات مساعدين لا وزن حقيقى لهم .

فقال الثانى : لاشك عندى أن سبب ذلك يعود لسبب واحد كبير هو ضياع الحرية من حياتنا لسنوات طوال ... فمع ازدياد الحرية وإستتاب الديموقراطية وتأكد الناس من استقلال أرزاقهم عن آرائهم تنتهى دولة التآمر والوشايات ... دولة الأقزام وصغار الرجال ... ولاشك عندى أن ضرب القدوة من عدد من القيادات قادر على إحداث تغيير هائل فى هذا المجال ... فالخفافيش لا تعيش إلا فى الظلام ... ونور المبادئ (من جانب القادة والقدرة) كفيل بسحق بل وسحل أخلاق الثعالب !

قال الأول : ولكن يصعب على أن أتصور أن الأغلبية العظمى من رجالنا المشتغلين بالحياة العامة قد أصبحوا على هذه الدرجة من «الوصولية » ؟ فقال الثانى : اولاً : التعميم خطأ كبير ، فالقول بأن « كل رجالنا » أصبحوا هكذا ، خطأ جسيم ويشكل فى حد ذاته مبرراً للأجيال الجديدة لاتباع نفس الدرب : الوصولية والإنتهازية والغائية ... فلا شك عندى أن عدداً لا يستهان به من رجالنا المشتغلين بالحياة العامة هم أصحاب مبادئ ويتوخون المصلحة العامة ... ولكن المشكلة أن مصر

(منذ الخامس من يونية ١٩٦٧) تعانى اجتماعياً من مرض بالغ الخطورة هو « شيوع قيم الإضمحلال وروح الهزيمة » ولا علاج لهذا المرض إلا بضرب القدوة الصالحة - ولا أعنى بالقدوة الصالحة « القدوة السلبية » التى تكتفى بعدم إتباع طرق الثعالب والحواه ، وإنما تزيد على ذلك رفضها العلنى لأخلاق الثعالب وتدميرها لها . إننى ممن يؤمنون بقدرة القدوة بلا حدود ... ولا تنسى كلمة القائد البريطانى الشهير ولينجتون الذى هزم نابليون بونابرت فى معركة ووترلو سنة ١٨١٤ ، فقد جسم ولينجتون أثر رجل واحد على الجموع بقوله : (إن جيشا بدون نابليون هو جيش تنقصه أربع فرق) ....

فقال الأول : ولما نستشهد بولينجتون وعندنا فى حضارتنا قول أبلغ وهو قول الإمام على بن أبى طالب :

(رب همة أحيت أمة) .

(يوليو ١٩٩٠)

١٧

بيـن اليـــأس والـــرجـــاء

(حـــوار)

هذا حوار حقيقى دار ذات مساء بين ثلاثة (وربما بين اثنين ... وربما بين واحد وذاته) على مسمع من صديق كبير سبق المتحاورين فى السن والتجربة وإن شاركهم عمق الفكر وموسوعية القراءة وحب المعرفة .

قال الأول : تلح علىّ هذه الأيام فكرة مؤداها أننى أخطأت عندما عرضت على منذ سنوات فكرة العمل بالخارج ... فأنا مهندس متخصص فى صناعة الـ ... ؛ وفى منتصف السبعينيات عندما كان زملائى - بالعشرات - يتركون مصر للعمل بالدول العربية الثرية ؛ رفضت بشدة أن أفعل مثلما فعلوا ... وقلت لنفسى يومئذ : لتكن غايتهم الأموال ... بينما أبقى هنا لأحقق النجاح فى هذه الصناعة التى تخصصت فيها وأتقنت عملى فى مجالها ... واليوم : يلح على الشعور بأننى أخطأت كل الخطأ : فلا هم خسروا بهجرتهم ... ولا أنا ربحت من البقاء ... وها هى الصناعة التى أعمل بها لا يبلغ مقاماً عالياً بها إلاّ الخائبون المنافقون الذين أجادوا المداهنة ! أما الذين أتقنوا العمل فقط... وركزّوا جهدهم فى التعليم والتقدم والإجادة والإتقان ... بما فى ذلك الذين نجحوا عالمياً أعظم نجاح .. فلا مجال لهم لأنهم لم يشتركوا فى جوق (فرقة) الرياء والمداهنة ...

وقال الثانى : أما أنا ... فعلى خلافك ... سافرت إلى بلاد الحضارة

(وليس إلى بلاد المال الوفير) ... فتعلمت (فن العلم) و (فن العمل) ... من معين الحضـارة الأكبر ... ونجحت هناك أعظـم نجاح ... وعنـدما طلب منى البقاء هناك لم أتردد لحظة واحدة فى الرفض إذ آثرت العودة إلى بلدى وأنا على يقين كامل أن نجاحـى فى أعظم دولة فى العالم سوف يستحسن أعظم إستحسان فى بلدى ومن أهلى وأن هذا النجاح سيكون سبب إقتناع بلدى بقـدراتى وإمكاناتى وأن ذلك كلـه سيجعلنى أقابل بالتشجيع والاستحسان والتأييد ... وإننى لذلك سأجد لنفسى الدور الأكبر وسيتاح لى أن أشارك فى تطوير بلدى من خلال مكان مناسب ... ولكن عـدت لأجد الاستهجـان محل الاستحسان ... والإستهـانة بـى وبعلمى وعملى وقـدراتى وإمكـاناتى محل التقـدير والتشجيـع ... بل ووجدت من العرقلة والاعاقة مالم يخطر لى ببال ... أما ما حلمت به من إيمان بلدى وأهلهـا بى ... فقـد وجدت بـدلاً منه الحقـد والاستخفاف والعـداء واتهامـى بأننـى أصبحـت غـريبـا فى أفكارى ... غـريبـاً فى أطوارى... وإننى ما عدت أصلح لهذا البلد ... ناهيك عن مواقع النجاح والقيادة فيـه ... ـ إننى أحيـاناً أتساءل ـــ وفى حلقى غصة هـائلة وألمٌ شديد ـــ ما معنى أن تعترف بى أكبر شركـات العالم وجامعاتها كـأحد أفضل العقـول وكصاحب أعظـم القدرات فى مجالى ... أما بلـدى فتنكر ذلك كله وكأنها تشطبه بجرة قلم خاطفة !

وقال الثالـث : أما أنا ... فسافـرت إلى الجهتين : بلاد المال ... وبلاد الحضارة ... وعملت فى كل منهما ... ونجحـت ... وتفوقت ... واكتسبت الكثير مـن العمل والخبرات والمهـارات ... ثـم عـدت لتخطفنى إحـدى

الجهات ببلدنا وتضعنى فى مكان ومكانة كنت أحلم بهما ... ولكن لم تمض إلَّا شهورٌ معدودة حتى كنت خارج اللعبة بالكامل ! ... لقد ظننت أننى أستطيع أن أفكر وأعمل بمنطق البلاد التى عشت فيها : أخطط بمعزل عن المصالح والعواطف والعلاقات ... وأعمل بمعزل عن الخواطر والصلات ... ولا أتوخى إلَّا الإنجاز والإتقان ... ورفضت المشاركة فى اللعبة السائدة : لعبة العلاقات والروابط الشخصية وتبادل الخدمات والمصالح والانضمام لمجموعات القوى والتصرف ... لقد أردت بإختصار شديد أن أكون علمياً فى بيئة غير علمية بشكل مطلق... وأن أكون مستقيماً وسط آلاف المنحرفين ... وأن أكون جاداً وسط آلاف الهازلين ... وأن أتقن عملى وسط آلاف غير المتقنين ... وأن أدير ظهرى للمجاملات وتبادل المصالح ومصالحة الواقع كما هو ... فإذا بى كما ترون : على قارعة الطريق !

عاد الأول للحديث فقال : يُخيل لى أحياناً أننى أضعت حياتى بسوء تقديرى للموقف وبسوء اختيارى ... وحتى لو أردت الآن ترك الملعب ؛ فإلى أين ؟ ... وكل البلاد العربية تتخلص من الأعداد الكبيرة من الأجانب فيها ... ولا تكاد فرصة واحدة توجد . وأما الثانى فقال : وأنا أيضاً .. أفكر كل يوم وليلة فى العودة إلى البلد التى قدرتنى ... وهى اليوم أكبر دول العالم بلا منازع ... وكل الدول تعترف بتفوق نظامها ؛ وحتى عدوها التقليدى الكبير إنهار وسلم بالحقيقة : حقيقة تفوقها وفشله ! ولكننى لا أزال غير قادر على إتخاذ هذا القرار : إن روحى وعقلى وقلبى مثل شجرة معمرة يصعب عليها أن تنتقل لمكان آخر ،

لاسيما فى ظل شعور بـالوطنية وحب هـذا المكان لم يعترهما نقص أو فتور رغـم كل المحـن ... ورغم طـوفان الحقـد ممن إذ قيّمـوا بمقياس الدول المتحضرة لم يحصلوا على درجة واحدة من ألف درجة للنجاح !

وأمـا الثالـث : فقال : وأنـا أيضـاً فى ذات حيرة ... ولا أعرف كيـف سيكون قرارى ؟ ولكننـى أعرف يقيناً قوة مناهضة هـذه « العصابة » لكل من كان مختلفاً ... لاسيما إذا كان ذكياً وقادراً وكفئاً !

قـال الأول : ذكرتنـى بكلمة قـالها لى أكبر كـاتب صحـافى فى مصر (شفاه الله) وهو يحدثنى حديثاً خاصاً منذ سنه تقريباً ... لقد قال لى : إن أكبر ذنب لا يغفره الفـاشلون (وهم كثرة غالبـة) أن ينجح إنسان نجاحاً حقيقياً ... أى بغير وسائلهم : وسـائل المداهنة والرياء والتملق والتسلية... والجرم الأكبر عندهـم هو نجاح الصغار فى السـن ... فهو ذنـب مضاعـف وجـرم لا يغتفر ولا رد لهم عليـه إلاّ بـالهدم وإهالـة التراب!

إستمر الحوارُ على مرارته حتى إنتبه المتحدثون الثلاثة لوجود رابع لهم هو أكبرهم سنـاً وأكثرهم خبرة ... والوحيد بينهـم الذى لمع اسمه وبرق وظـل محتفظاً بلمعانـه وبريقـه منذ نيف وثـلاثين سنة ... فلما إنتبهوا إليه ... التفتت وجـوههم نحوه وتساءلوا فى نفس واحـد : أفدنا يااستـاذ ... ما العمل ؟ ... ابتسم الكـاتب الأكبر لسائليه وهـو يقول : العمل أن تظلوا على ما أنتم عليه : استمرار فى الاختلاف ... واستمرار فى استهجان الواقع السائد ... واستمرار فى رفض المشاركة فى لعبة سقيمة لا يوجـد من لا يعرف أنها بلغـت من الافـلاس غايته القصـوى ... ثم

تعالوا إلى بعد ثـلاث أو أربع سنوات : فإن ظل الواقـع على ماهو عليه : فمخطئ أنـا ... وأنتم على صـواب ... أما إن جئتـم والواقـع متبدل ... ومعظم شـخصيات المسرحية قد هبطت من فوق خشبة المسرح ولم يعد هنـاك دور إلا لكم ولأمثـالكـم ... فتذكـروا أنتـم كنتم المخطئين بـلا حدود..

(يونيه ١٩٩٠)

طارق حجي
فى كتابات وتعليقات
الكتاب

(مقتطفات من مئات التعليقات والمقالات التى نشرت بالصحف عن كتب المؤلف والتى يتضمنها كتاب كامل تحت الاعداد) .

لفت إنتباهى إليه ـ قبل أن التقى به ـ أمران ، أولهما ما نشره عنه عددٌ كبير من كبار الأدباء والكتاب من مقالات بمناسبة ما نشر له من كتب خلال السنوات العشر الماضية ، وفى كل تلك المقالات اجماع على ثقافته الموسوعية من جهة أولى وعلى عمق وخصوصية تفكيرة من جهة ثانية ؛ حتى أن الروائى الكبير الاستاذ / ثروت أباظة قد وصف فى مقال مطول له بجريدة الأهرام بأنه من جهة لم يشعر فى حياته بالرغبة فى أن ينقل للقراء كتاباً بأكمله كما شعر عندما أراد أن يعرض للقراء آخر كتب طارق حجى ؛ وفى نفس المقال يقول ثروت أباظة إن فكر وكتابات طارق حجى يرقون لمستوى فكر وكتابات عمالقة المفكرين العالميين الأفذاذ أمثال كانط وبرتراند رسل وهيجل . أما الأمر الثانى الذى لفت انتباهى إليه فهو تلك اللغة التى يكتب بها والتى وإن تميزت بخصوصية متفردة إلا أن فيها من العقاد وطه حسين معاً الكثير من السمات وأوجه التشابه ؛ وهى لغة عربية بالغة الفصاحة تدل على ثروة كبيرة من البلاغة كادت تختفى من حياتنا الأدبية المعاصرة .

(كمال الملاخ ـ الأهرام الاقتصادى ـ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٧)

طارق حجى: كاتب ومفكر وأديب يشكل ظاهرة استثنائية بين كافة أبناء جيله .

(ثروت أباظه ـ فى مقدمة كتاب « الأصنام الاربعة »)

وهذا الكتاب الذى أعرضه عليك لكاتب شابٍ متعمقٍ واسع الثقافة سعة أعجب أن سمحت بها سنوات عمره .

(ثروت أباظه ـ الأهرام ـ ٢٨ إبريل ١٩٨٠)

هذا المؤلف من جيل حديث لم نعهده يتزود بالزاد الكافى من القراءة والإطلاع فى مختلف الميادين ، ولكنه يتفرد باطلاع واسع ندر أن تجد له مثيلا منذ أجيال وكان من الممكن أن يكون له صيت أكثر ذيوعاً سواء فى مجال الأدب أو السياسة أو الثقافة بمعناها الواسع ، ولكن يبدو أن إخواننا من أهل اليسار أنصار الأنظمة الشمولية ، يتقنون فرض الحصار على من يعارضهم فى الرأى .

(محمود عبد المنعم مراد ـ الأخبار ـ ١٤ / ٨ / ١٩٨٨)

وصلتنى كاملة ـ منذ أيام ـ الطبعات الجديدة لمؤلفات مفكر مصرى لم يأخذ نصيبه الحقيقى بعد من اهتمامات ومناقشات المفكريين ، رغم خطورة وعمق ما يقول لأنه واحد من المثقفين الذين غاصوا فى الأعماق بحثاً عن الطريق بعد أن تاه الكثيرون بين التأصيل والتقليد .

(عباس الطرابيلى ـ الوفد ـ ١٩٨٩/٣/٢٠)

وفى السنوات العشر الأخيرة ظهرت سلسلة من الكتب ... وبالتحديد خمسة كتب لمفكر مصرى أصبح معروفاً على نطاق واسع هو الأستاذ طارق حجى .

(عبد الله باجبير ـ جريدة الشرق الأوسط ـ ١٩٨٩/٢/٢٤)

وطارق حجى له نشاطات متفرقة ، والذى يعنينى منها هو هذا

الجانب من الاهتمام بالمشكلات العامة والقضايا الوطنية التى ينبغى أن يهتم بها أولو الرأى ، وطارق حجى مفكر يقول رأيه عن وعى ودراسة ويقوله فى شجاعة وجرأه دون تلمس لإتجاه الرياح ، ودون خشية من نقد المخالفين ونادراً ما يسلم المرء أيا كان من المخالفين والحاسدين والحاقدين والمشاغبين والمبادرين بالتصدى دون ما يستوجبه وقليلون أولئك الذين يقولون رأيهم بصراحة مثله .

(محمود عبد المنعم مراد ـ الاخبار ـ ٣/٨/ ١٩٩٠)

وفى ذلك قد اختلف مع المؤلف (طارق حجى) ؛ لكنها الديموقراطية التى تجعلنى أنشر رأيه كاملاً وأحييه على محاولته المخلصة الأمينة .

(صلاح منتصر ـ الاهرام ـ ٧/٨/١٩٨٦)

كتب الفيلسوف الفرنسى جان جاك روسو عدة دراسات متنوعة إبتداء من الفلسفة السياسية والإصلاح الاجتماعى إلى الإبداع الأدبى، وعندما قرأت أعمال الكاتب والمفكر طارق حجى أحسست أن هناك صلة قوية تجمع بينه وبين جان جاك روسو وهى صلة تتركز فى معنى الإصلاح وإعادة بنيان وتشكيل المجتمع .

(د . زهيرة البيلى ـ مجلة أكتوبر ـ ٣٠/٩/ ١٩٩٠)

* * *

مؤلفات طارق حجي

١ ـ أفكار ماركسية فى الميزان :

(نقد الفكر السياسى الماركسى)

ـ الطبعة الأولى : ١٩٧٨

ـ الطبعة الثانية : ١٩٨٠

ـ الطبعة الثالثة : ١٩٨٠

ـ الطبعة الرابعة : ١٩٨٩

٢ ـ الشيوعية والأديان :

ـ الطبعة الأولى : ١٩٨٠

ـ الطبعة الثانية : ١٩٨٠

ـ الطبعة الثالثة : ١٩٨٠

٣ ـ تجربتى مع الماركسية :

ـ الطبعة الأولى : ١٩٨٣

ـ الطبعة الثانية : ١٩٨٧

ـ الطبعة الثالثة : ١٩٨٩

٤ ـ ما العمل ؟ :

ـ الطبعة الأولى : ١٩٨٦

٥ ـ الأصنام الأربعة :

(فصول فى السياسة والحياة)

ـ الطبعة الأولى : ١٩٨٨

ـ الطبعة الثانية : ١٩٨٩

٦ ـ ثالوث الدمار :

ـ الطبعة الأولى : ١٩٩٠

٧ ـ مصر بين زلزالين :

ـ الطبعة الأولى : ١٩٩١

رقم الإيداع : ٣٤٠٢/١٩٩١

الترقيم الدولى : ٥ ـ ٠٠٥٧ ـ ٠٩ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤

بيروت، ص ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣